



الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم : السيد العربي (مصر)، نائب الرئيس

ثم : السيد بورسو (غرينادا)، نائب الرئيس

(الانكليزية): السيد الرئيس، بداية أود أن أعرب لكم عن خالص التهاني بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به كل الجدارة. وأتمنى لكم ولسائر أعضاء مكتب الجمعية النجاح في الاضطلاع بواجباتكم الهامة. ولقد أتحت لي شخصيا الفرصة لأهنئ رئيس الجمعية في دورتها الماضية عندما رأيته في عمان، وأود الآن أن أؤكد مجددا تقديري لرئاسته القديرة.

لعل الحرب الباردة قد انتهت، إلا أن أصدقاء نواقيسها الجنائزية لا تزال تتردد في أنحاء العالم. وأحاسيس اليقين المستمرة من العقائد الايديولوجية، التي كانت تهون الأمور على النفوس خلال فترة المواجهة بين القوتين العظميين. قد تبددت منذ زمن، فما الذي بين أيدينا ليحل محلها؟ إن النظام العالمي الجديد، بما يعد به من إحلال السلام عن طريق الأمن الجماعي، يمر باختبار عسير. ومع ذلك يبدو أنه لم يظهر بعد إطار مرجعي واحد أو توافق عام جديد في الرأي، أو نهج أخلاقي عالمي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان يليق به ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أرحب بولي عهد الأردن، صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير الحسن بن طلال (ترجمة شفوية عن

إننا، إذ ندخل فترة ألفية جديدة، نرى الروح البشرية تزرح تحت وطأة حصار لم يسبق له مثيل. فعبر العالم، تصرخ الملايين طالبة في يأس النجدة والهداية. وإذا ما كان لنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نكون صادقين مع إنسانيتنا، وجب علينا أن نعيد تقييم هذا الوضع الذي هو من صنع أيدينا. يجب علينا أن نتعلم الدروس المستفادة منه، مهما بلغت صعوبتها، ويجب علينا أن نطبقها. إن مهمتنا اليوم، وفي الأيام المقبلة، هي أن نصوغ مبادئ وممارسات يقوم عليها نظام عالمي جديد حقا. وفي جميع نواحي السعي الإنساني، نحن بحاجة إلى نهج أخلاقي جديد لحقبة جديدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.17

27 October 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إخطالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأخرى. إن مسائل الأمن الاقليمي، والمياه، واللاجئين أولا وقبل كل شيء، لا يمكن حلها دون الرجوع مباشرة إلى الدول المجاورة. كما أن مركز القدس ينبغي تحديده بطريقة مماثلة. ينبغي ضمان الحقوق المشروعة التي تشاطرها الأديان السماوية الكبيرة الثلاثة في المدينة المقدسة، وينبغي تلبية المطالب الخاصة بالسيادة السياسية والإدارية على نحو يرضي الجميع.

وبالنظر إلى ارتباط الأردن الطويل بالقضية الفلسطينية، ستكون لاتفاق منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل آثار كبيرة على مصالحنا المشروعة. وفي الوقت الذي تتكون فيها كيانات جديدة، من الأهمية الحيوية بمكان إجراء انتقال منظم للقوة والسلطة. وعن طريق هذا وحده يمكن ضمان حقوق الدول الموجودة وحقوق الأفراد. وهناك مسائل ينبغي مواجهتها تتعلق بأملالك الدولة، والمحفوظات، والديون، والمعاهدات، والجنسية، والمرتببات، والمعاشات التقاعدية - القائمة طويلة، ولكنها ليست جامعة مانعة. وستسعى الأردن من أجل إيجاد طرائق لحسمها مع الأطراف المعنية من خلال جدول أعمالنا.

وتعتبر مشكلة اللاجئين ذات أهمية كبرى. ولا ينبغي أن ننسى أن الأفراد الذين تضرروا من هذه المشكلة من حقهم بموجب القانون الدولي العودة والتعويض، وكذلك البلدان التي تستضيفهم لها الحق في التعويض. وقد تحملت الأردن عبئا إنسانيا هائلا نتيجة للصراع. فهناك ثلاث موجات من الهجرة الاضطرابية هي موجات اللاجئين في عام ١٩٤٨، ثم النازحين في عام ١٩٦٧ ثم العائدين في عام ١٩٩١ - وكل هؤلاء لاذوا بالأردن طالبين المأوى والنجدة. وكانت معاملتنا لهؤلاء اللاجئين وغيرهم من المشردين مثالية. فقد وفرنا لهم خدمات التعليم والصحة، وأنحنا لهم فرص العمل، والمعونة الاجتماعية. إن مواطني الأردن، سواء كانوا من أصل فلسطيني أو أردني، يتمتعون بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان على قدم المساواة ويشاركون في عملتنا الديمقراطية على قدم المساواة أيضا. ويطالب الأردن بنهج دولي منصف ومستدام في معالجة أمر عبئنا الديموغرافي، فليس من الإنصاف معاقبة البلدان المضيفة بسبب سياساتها الإنسانية.

والمياه تعتبر مسألة حيوية أخرى. وجدول أعمالنا يقيم توازنا حساسا فيما بين الحاجة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، من ناحية، وبين الحاجة الملحة بنفس الدرجة إلى تحديد حقوق وواجبات الدول المشاطئة من ناحية أخرى. ونتطلع أيضا إلى رسم حدودنا بصفة نهائية مع اسرائيل، مما يوفر تعبيراً ملموساً عن حق كل أمة في العيش داخل حدود آمنة

لقد تداعى توازن القوة في السياسة العالمية. وعادت إلى الظهور نزعة القومية الإثنية التي هي ظاهرة تحل فيها محل الرابطة الموحدة للمواطنة المشتركة ونزعة الحصرية على أساس عرقي أو ديني. ونتيجة لذلك، نواجه سلسلة من حروب استنزاف لا تنتهي تخاض لتأمين سيطرة قومية إثنية على أخرى. وهذا الاتجاه يجب أن يوقف إذا ما كان لعالمنا أن يكون آمناً من عدوى الصراع المنتشرة.

لقد اعتقد كثيرون عبر السنوات أن هذا مستحيل، ولكن الشرق الأوسط يقاوم بعناد هذا الاتجاه المرعب. إن التوقيع على إعلان المبادئ الفلسطينية - الاسرائيلي يوم ١٣ أيلول/سبتمبر يمثل خطوة هامة تجاه تحقيق تسوية تفاوضية في منطقتنا المضطربة.

وعلى المسار الأردني - الاسرائيلي، أعتمد الآن جدول أعمال مشترك، وضع بعناية طوال العام ونصف العام الماضيين. ونحن واثقون بأن هذا سيعني بدء مفاوضات جادة وموضوعية بشأن مختلف عناصر جدول الأعمال هذا، بفرض تحقيق حلول عادلة ومرضية بشكل متبادل.

ولا تعتبر هذه التطورات نصرا فحسب لسياسات توافق الآراء، ولكن أيضا انتصارا للأخلاقيات الدولية التي تدعو إليها الأمم المتحدة والشرعية التي تتمسك بها. لقد اتخذت الجمعية، طوال السنوات القرار تلو القرار مطالبة بتسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية التي تعتبر لب هذا الصراع. فها هم الممثلون الرئيسيون يقومون أخيرا بالدور الرئيسي في تشكيل مصائرهم بأنفسهم.

لقد سعى بلدي دائما من أجل إنهاء هذا الصراع المرير الذي طال أمده، وقد استهدفنا دائما في سعينا من أجل إيجاد الحلول التوفيق بين متطلبات السلم والعدالة. إن مناداة الأردن بتحقيق تسوية تفاوضية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد دامت أمدا يزيد عن أمد مناداة أي طرف آخر بذلك. وبموجب الترتيبات الجديدة أبدى جميع أطراف الصراع التزامهم بتنفيذ هذين القرارين، مؤكدين مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي ألا وهو عدم قبول اكتساب الأراضي عن طريق القوة.

إلا أن هناك مبدا هاما بالمثل ينبغي ألا يغرب عن بالنا، وهو أن السلم لا يقبل التجزئة. إنه ينبغي أن يكون شاملا إذا أريد له أن يبقى ويدوم. وكما تنبأ واضعا في إطار مدريد لمحادثات السلام، لا يمكن تناول بعض المسائل من جانب أي طرفين مع استبعاد الأطراف

ومعترف بها دوليا.

مستوى التحديات الجديدة. إن من صالح كل عضو في هذه الهيئة أن يرى أن القانون الدولي يحترم وينفذ. وينبغي أن تساعد جميعا الأمين العام في تحديد معيار لتدخل الأمم المتحدة، سواء في لبنان، أو في العراق، أو الصومال، أو البوسنة، أو أنغولا، أو كمبوديا، أو في أي مكان آخر. وينبغي أن تحدد بجلاء الصلاحيات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع إقران ذلك باعتماد الضوابط والموازانات اللازمة لتلافي تآكل استقلال الدول الأعضاء وسيادتها على أراضيها. وهناك أيضا حاجة عاجلة إلى إيجاد قوات صون سلم دولية مدربة جيدا، يمكن تشكيلها تحت قيادة لجنة أركان عسكرية يعاد تشكيلها من جديد. وينبغي أن يكون أسلوب العمل الذي تلتزم به الأمم المتحدة في جميع تدابيرها وبصرف النظر عن المسألة المطروحة للنظر، هو إعلاء حكم القانون وتطبيقه تطبيقا واحدا فينبغي عدم السماح بمعايير مزدوجة، وإلا ستصبح إساءة استعمال القانون معيارا مقبولا.

ثمة مسألة ذات نطاق أوسع تتعلق بهذه المنظمة وهي إصلاح مجلس الأمن. والأردن يضم صوته إلى مجموعة البلدان التي دعت إلى إعادة تقييم بنية مجلس الأمن. والواضح أن الظروف في العالم تغيرت تغيرا هائلا منذ تشكيل المجلس، ونحن نعتقد أن هذه الظروف يجب أن تظهر في تكوينه. والأردن أيضا يقدم دعمه لمقترحات الأمين العام المتعلقة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع والموجزة في تقريره "خطة للسلم".

إن السلم سيبقى وهما في كل ناحية من أنحاء العالم ما لم يكن له تأثير في الحياة اليومية للناس العاديين. ولن تترسخ جذور السلم إلا في بيئة تكون مهيئة للتعاون الإقليمي والأمن المشترك ومتسمة بالالتزام برفاهية الأفراد من بني البشر. إن تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتوفير الاستثمار في الخدمات العامة يوازنان من حيث الأهمية مسائل السيادة الإقليمية والهوية الوطنية والأمن. لهذا السبب يرحب الأردن بالمؤتمر الذي انعقد مؤخرا بقصد دعم عملية السلم في الشرق الأوسط باعتباره عملا آتيا في حينه ومتسما بالروح العملية. إن أرباح السلم في منطقتي، كما في المناطق الأخرى، يجب أن تتمثل في وضع حد للممارسات السياسية المعتمدة على الحرمان والخوف واليأس، وكلها أمور تولّد التطرف والرفض السياسيين.

إن التباينات والتشوهات التي نشأت بفعل الصراع في الشرق الأوسط لمدة نصف قرن أفسحت المجال أمام بروز هذه الظاهرة. وهذا أمر لا يمكن انتشاره. ومع ذلك، هناك شعور بالانزعاج الكبير في العالم الإسلامي إزاء الإيحاءات بأن الإسلام قد يحل

وعندما تهدأ مشاعر الفرح والبهجة، ستظل هذه المشاكل الخطيرة والمعقدة باقية. إن الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على كونه اتفاقا تاريخيا، إنما هو خطوة أولى نحو تحقيق المركز النهائي لفلسطين الذي يسمح بدوره للفلسطينيين بالمشاركة في ترتيبات أمن وتعاون إقليمية شاملة. إن الشرق الأوسط لا يمكن اختزاله إلى موضوع واحد. إنه أشبه بنسيج متداخل من خيوط عديدة.

ومن بين هذه القضايا الإقليمية على النطاق الأوسع - المعاناة التي يقاسيها الشعب العراقي والتي تستصرخنا طلبا للعلاج العاجل. لقد ألفت مجموعة متتالية من التقارير المستقلة الضوء على ما يتسبب فيه استمرار تطبيق الجزاءات من آثار على قطاعات المجتمع العراقي الأشد ضعفا - ولا سيما، الأطفال. كما أن نظام الجزاءات الذي يحيي يوميا ضريبة الألم من شعب العراق هو نظام له أيضا آثار معاكسة على البلدان المجاورة، بما فيها الأردن وتركيا. ومثل هذه المسائل ينبغي حلها إذا كنا نريد للشرق الأوسط أن يمسك بتلابيب الفرصة المتاحة له لتحقيق السلم الدائم. وإن إقامة نظام أمن تعاوني أمر من شأنه أن يكفل قدرا من الحماية لأمن دول المنطقة وشعوبها. فلن يكون بوسعنا تفادي ذلك النوع من الصراع المزعزع للاستقرار والذي أعقب نهاية الحرب الباردة في أوراسيا إلا باتخاذ ترتيبات لتأمين مستقبلنا المشترك، استنادا إلى دعم كامل من المجتمع الدولي.

ولا يساورني أدنى شك، رغم كل هذه المشاكل الباقية، في أن الإنجازات الخارقة التي شهدناها خريف ١٩٩٣ سينظر إليها في السنوات المقبلة باعتبارها بداية للسير على طريق جديد في تسوية الصراعات الإقليمية. إن سياسات الحوار والمصالحة كانت أولوياتنا الإقليمية والمحلية، لأنها لازمة للعملية الديمقراطية. إننا نسعى إلى تمديد نطاق الأخذ بمبدأي توافق الآراء والأمن الجماعي ليشمل الشرق الأوسط حتى نوجد نظاما إقليميا جديدا يعترف بحق كل فرد في أن يعيش متحررا من الخوف والعوز واليأس، نظاما يوفر العدالة لجميع الشعوب والأمن لجميع الدول، نظاما تلعب فيه الأمم المتحدة ووكالاتها دورا إيجابيا ليس فحسب في مجال التدخل الإنساني أو حماية حقوق الإنسان، بل أيضا في صون السلم وصنع السلم.

والأردن يحيي الأمين العام بطرس غالي لجهوده الباسلة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة وهيئة موظفيها، ببث شعور جديد بالمسؤولية تجاه الهدف، نهوضا إلى

الاعتراف بتكافلنا المتبادل يتطلب منا أن نعترف بتفرد كل إنسان وكل ثقافة - حتى مع دخولهما البيئة الأوسع - وأن نتعلم كيف نتعايش مع الاختلافات كما نتعايش مع النواحي المشتركة. وهذا يتطلب أن نسعى إلى الوحدة، ولكن ألا نسعى أبداً إلى القضاء على التنوع أو تعريضه للخطر. إنه يتطلب تفكيراً جديداً قائماً على التسامح والتعاطف - على التمسك بالروح الإنسانية مع احترام آراء الآخرين. وباختصار، إنه يتطلب أن نكون أوفياء للمثل التي ألهمت مؤسسي هذه المنظمة حين خطبوا العبارة القائلة: "نحن شعوب الأمم المتحدة".

هنا يكمن الترابط بين صنع السلم وحقوق الإنسان والتعددية والإرث الحضاري والتنهج الأخلاقي في التعامل المادي. هنا يكمن سر العالم الجديد الذي شعاره "فليعمل الجميع بعضهم لبعض"، وليس "ليعمل كل امرئ لنفسه".

إن الشرق الأوسط ينير الطريق لذلك. فالصراع فيه الذي وصف بأنه أصعب صراع على وجه الأرض، يسير الآن في طريق المصالحة ولأم الجراح. وفيما ندخل فترة ألف عام جديدة وعهداً جديداً، فليتشجع العالم ويحتذي مثالنا. ولنبرغ معاً من الماضي، ولنبن معاً عالمنا الشجاع الجديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية على الخطاب الذي أدلى به تواً.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، من المنصة.

السيد أروزيما (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أرجو، سيدي، أن تتقبلوا أحر تهاني على انتخابكم لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وإنني متأكد أن انتخابكم سيسهم في نجاحها.

إن هذه الدورة للجمعية العامة تجري قبل عامين من احتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين للمنظمة. لقد تعين علينا لفترة طويلة أن نحاول السير وسط بحر هادر عاصف هو بحر الحرب الباردة والمواجهة الايديولوجية. بيد أن عالم اليوم يختلف عن عالم الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة. فالانفراج بين الشرق والغرب أعطى لنا آمالاً متجددة، ولو أننا لم نربح بعد الحرب ضد الفقر والتهميش الاجتماعي. إن هدفنا ينبغي أن ينص على جعل هذه الآمال حقيقية واقعية، إذا كان ما نرغبه هو بناء مجتمع لا يسوده سلم عادل فحسب، بل تسوده أيضاً عدالة سلمية.

محل الشيوعية بوصفه تهديداً عالمياً. وهذه الإحياءات يعززها مفهوم معوج للإسلام على أنه عقيدة هائلة التوحد، قائمة على العنف والتعصب والقهر.

إن الإسلام ليس العدو الجديد. والتطرف موجود في العالم الإسلامي كما هو موجود في العالم المسيحي، والعالم اليهودي، والعالم الهندوسي والعالم غير الديني. بيد أن وضع خمس سكان العالم في قالب نمطي واحد يلبسهم لباس الشياطين أمر لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن يؤدي إلى عكس المقصود منه. إنه لن يولد إلا ذلك العنف الذي لا معنى له، الذي جلب الأما تفوق الوصف وضياعا للأرواح بلا حساب في البوسنة. فبدلاً من البحث عن العدو الذي نتصوره على الأبواب، فليُنصرف كل منا إلى مجتمعه وليتصد للتباينات واليأس اللذين هما السبب الحقيقي للتطرف والصراع. ولنجمع صفوفنا ونقف وقفة رجل واحد لمقاتلة العدو الحقيقي.

إن هذا العدو هو قيام عالم جديد شعاره "ليعمل كل امرئ لنفسه". هذا ما يجب أن نكافحه بجميع الوسائل المتاحة لنا، لأن السياسات والاقتصاديات الحصرية هي سم زعاف للروح العملية وللروح المثالية كليهما.

هل الركائز الثلاث: الديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق الحر هي آخر ما نطمح إليه؟ إن الديمقراطية واقتصاديات السوق الحر هي نظم ناجحة نجاحاً فائقاً ونظم ذات أهداف نبيلة، ولكنها ليست غاية في حد ذاتها. إن الغاية التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها هي المزيد من السلم والعدل لبني البشر في جميع أنحاء العالم. فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

إن أحد أقوى دفاعاتنا ضد العالم الجديد الذي شعاره "فليعمل كل امرئ لنفسه" هو اعتماد نهج أخلاقي جديد في التعامل المادي على الصعيد العالمي، نهج لا ينطبق فيما بين الدول المتقدمة النمو وحدها، بل أيضاً بين هذه الدول والبلدان النامية. هذا النهج قد يقتضي إقامة علاقة شراكة تشجع بدورها على المزيد من الاعتماد الذاتي. وهذا النهج سيتسق تماماً مع حقوق الإنسان، ومع التعددية، ومع العناية بالبيئة ومع القيم الدينية الأساسية. وأود أن أقول أن مفتاح النهج الجديد في كل هذه المجالات هو تكافلنا المتبادل.

وأياً كان السياق، فإن الظلم يرى والصراع يتولد عندما تبدو الضجوة بين "الذات" و "الآخرين" أوسع نطاقاً من الأرضية المشتركة. وهذا الفصل الأساسي بين "أنا" و "أنت"، بين "نحن" و "هم" هو أساس جميع المواجهات وجميع التناقضات وجميع الصراعات. إن

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليست هبة من دولة ما أو سلطاتها. إنها متأصلة في الإنسان الفرد، بغض النظر عن العامل السياسي أو الاجتماعي أو العنصري أو الديني أو أي عامل آخر. لذلك، فإن تلك الحريات والحقوق لا تنفصم، ويجب الاعتراف بها واحترامها. وكون هذه الحقوق والحريات متجسدة في شخص الإنسان يمنحها صفة العالمية وصفة عدم القابلية للتقسيم التي ينبغي تعزيزها.

وانتهكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ليست مجرد اعتداء على الفرد الذي انتهكت حقوقه وحرياته الأساسية بل أيضا على الاستقرار المؤسسي والنظام الدستوري وسيادة القانون. والأمر كذلك لأن الفرد الذي تتجاهل حقوقه وحرياته يميل إلى الثورة أو إلى الانتقام الشخصي على الأقل، وهو انتقام فردي حسب مبدأ العين بالعين.

لذلك، فإن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو انتهاكها، لا بد أن يدرس لا كمجرد مشكلة تؤثر على مصالح الفرد، بل في نطاق أوسع كمشكلة تؤثر على المجتمع بصفة عامة. وهذا هو السبب في أن معظم الثورات وحالات التمرد والحروب الأهلية تنشأ من جراء انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على نحو ضار بقطاعات ضخمة من السكان. ومثل هذا الانتهاك ينشأ في معظم الأحيان عن انعدام الديمقراطية وغلبة سيادة القانون والتهميش الاجتماعي.

ولما كنا نتحدث عن انعدام الديمقراطية، فإنني أود أن أذكر بأن ميثاق الأمم المتحدة يقضي أن أحد مقاصد المنظمة هو

"إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..."

وطبقا لمبدأ تقرير المصير، يمكن لجميع البلدان أن تتبنى شكل الحكومة التي يلائمها أكثر من غيره. إلا أن المجتمع الدولي، بسماعه بوجود الأنظمة الاستبدادية يفرغ هذا المبدأ من كل محتواه.

والحقيقة أن السيادة يمكن أن تضار بطريقة أخرى - خلاف تصرفات الدول الخارجية - ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن تقرير المصير. فمن الممكن أن ينتهكها رعايا الدولة نفسها، عندما يضعون أنفسهم فوق رغبة الشعب، مثلما يحدث في كثير من الحالات؛ إذ أن النظم الاستبدادية تتجاهل على وجه التحديد مبدأ

ومن الواضح أن إعادة تنظيم مجلس الأمن ليست مهمة سهلة، بل إنها تزداد صعوبة إذا وضعنا في حسابنا أنه منذ لحظة توقيع ميثاق سان فرانسيسكو، كان المجلس مؤلفا من أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين، وأن حق النقض الذي منح للأعضاء الدائمين أدى إلى جملة أمور، من بينها، توجيه الاتهام إليهم، عن حق إلى حد ما، بالتعدي على مبدأ المساواة بين الدول من الناحية القانونية.

وترى جمهورية بنما أنه إذا أريد إعادة تنظيم مجلس الأمن، وجب تنفيذ إعادة التنظيم بطريقة يتساوى فيها تمثيل جميع أعضاء الأمم المتحدة في المجلس. لذلك، لا بد لأي إعادة تنظيم، أن تعزز اشتراك الدول النامية اشتراكا محققا للإنصاف، لأن الحالات التي جرت العادة على استخدامها لتبرير طريقة تكوين المجلس وتبرير حق النقض قد اختفت الآن بعد وجود انفراج بين الشرق والغرب.

وقد أصبح ادمان المخدرات البلاء الرئيسي الذي تعاني منه الإنسانية. لذلك يجب على جمهورية بنما، شأنها في ذلك شأن سائر الدول، أن تقمع الاتجار بالمخدرات وما يتولد عنه من أنشطة غسل الأموال، في إقليمها، وأن تساعد على قمع هذه الأنشطة غير القانونية في جميع الدول. وإذ تعي بنما هذه المسؤوليات وإن القمع الفعلي للجرائم المتصلة بالمخدرات يستلزم التعاون الدولي، فقد وقعت في ١١ نيسان/أبريل عام ١٩٩١ معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تبادل المساعدات في الشؤون الجنائية، وهي معاهدة صدقت عليها الجمعية التشريعية البنمية في ١١ تموز/يوليه ١٩٩١. وتنتظر المعاهدة في الوقت الحالي الموافقة من مجلس شيوخ الولايات المتحدة قبل أن نبدأ في الشعور بالفوائد التي ننتظرها منها.

وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٣، وقعت بنما والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الاتفاق المتعلق بالتعاون القانوني المتبادل بشأن الاتجار بالمخدرات، الذي يجب أولا اعتماده من الجمعية التشريعية البنمية قبل أن يتسنى التصديق عليه أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت بلدان أمريكا الوسطى، بناء على طلب بنما، على توقيع معاهدة مماثلة سيفتح باب التوقيع عليها أمام جميع بلدان أمريكا اللاتينية. كذلك، أحالت السلطة التنفيذية البنمية معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية إلى الجمعية التشريعية البنمية لكي تنظر فيها؛ ونحن على ثقة من أنه حالما يتم التصديق عليها، سنجد في متناول أيدينا أداة قيمة تعيننا في كفاحنا ضد الجرائم المتصلة بالمخدرات.

يسببها عدم الفهم والتعصب. وتلخص فترة الدموع والآلام والموت التي استمرت ٤٥ سنة العلاقة القائمة على المجابهة بين هذين الشعبين اللذين أعمتهما الكراهية. إلا أن الحروب وعمليات النزوح، التي وقعت في السنوات ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وما تمخضت عنها من نتائج تتمثل في الحزن والمعاناة، ينبغي الاستفادة بها كشاهد على مزايا السلم. وعلى ذلك، ينبغي أن يصبح التوصل الى اتفاق سلم بين الاسرائيليين والفلسطينيين هدف الأمم المتحدة.

إن جو الانفراج الذي أشرت إليه لا بد وأن يعزز من عالمية التمثيل في هذه المنظمة المتعددة الأطراف. لذلك فإنه مما يثلج صدري أن أرى العديد من الدول التي لم تعتد قط على المشاركة في أي حياة دولية نشطة، مثل أندورا وسان مارينو ولختنشتاين وموناكو - وهذه مجرد أمثلة لدول قليلة محصورة في القارة الأوروبية - أخذت تشعر بالحاجة الى الانضمام إلينا ودعمنا في المهام الحيوية التي عقدنا العزم على إنجازها. وانطلاقاً من روح العالمية تلك، أيدت بنما ولا تزال تؤيد المبادرة التي ترمي الى القيام الآن وفي المستقبل بإجراء دراسة، بأفكار ابتكارية وحسن نية، لحالة أكبر مجموعة بشرية ليس لها صوت في هذه الهيئة: ألا وهي سكان جزيرة تايوان البالغ عددهم ٢١ مليون نسمة.

وتسعى بلدان أمريكا الوسطى الى بناء منطقة نامية تنعم بالسلم والحرية والديمقراطية. ولهذا فإن الجهود التي استهلكت لدعم السلم تتطلب اتخاذ اجراءات قادرة على حل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية من أجل تعزيز إيمان شعوبنا بالديمقراطية.

إن المساعي التي تبذل من أجل تحقيق الديمقراطية والمصالحة الوطنية والتنمية في المنطقة واضحة تماماً. إلا أننا نحتاج لمواصلة هذه الجهود الى تعاون جميع الدول التي تؤمن بالديمقراطية والعدالة والحرية. لذلك فإنني أنضم الى المبادرة التي طرحها رؤساء الدول والحكومات الأيبرو - أمريكية في سلفادور بالبرازيل. وأناشد كل الدول والمنظمات الدولية أن تتعاون على نحو فعال مع نظام التكامل في أمريكا الوسطى حتى يتمكن من تعزيز ودعم التعاون دون الإقليمي المستدام وتحقيق هدفه الأساسي.

إن قدرتنا، نحن الذين نسكن الأراضي الشاسعة الواقعة جنوب ريو برافو، على التخاطب فيما بيننا ومع اسبانيا بنفس اللغة، - شاعر نيكاراغوي وصفنا ذات مرة بأننا البلدان التي تحب المسيح وتتكلم الاسبانية -

تقرير المصير هذا، وبذلك تنتهك حقوق الإنسان. والأمر كذلك، لأن المصدر الوحيد للسلطة العامة هو الشعب.

فعندما يتجاهل نظام استبدادي مبدأ تقرير المصير أو سيادة الشعب - وهو الأمر الذي يحدث في كل مرة ينكر فيها على الشعب حقه الأصل المتمثل في الأخذ بشكل الحكم الذي يلائم مصالحه أكثر من غيره إنما ينتهك السيادة ومبدأ تقرير المصير، بقدر ما تفتقر سلطة الدولة في التصرف مصدرها النابع من صفوف الشعب: وبذلك يكون مصدرها هو أولئك الذين يمسكون بمقاليد السلطة العامة ولم تعد لديهم أي شرعية - إذا أمكن وصفها بـ "الشرعية" - خلاف قوة السلاح. وبالإضافة الى ذلك، فعندما يتجاهل نظام استبدادي حقوق الإنسان، يحرم سكان الدولة، أي الشعب، الذي تنبع منه السيادة وتقرير المصير، من الحقوق التي يجب على كل دولة أن تمنحها للمواطنين لمجرد أنهم بشر. لقد سمحت لنفسني بأن أتطرق باختصار الى مبدأ تقرير المصير، لأنني مقتنع بأن الفهم الواضح لهذا المبدأ سيسهم في تعزيز قوته القانونية لصالح الديمقراطية وسيادة القانون.

إن الحالة التي تمر بها هايتي لتدعو الى القلق. إذ أن اتفاق جزيرة غفرنرز يقضي بوجوب شغل الرئيس جان - برتراند أريستيد لمقعد الرئاسة مرة أخرى في موعد غايته ٣٠ من هذا الشهر إلا أن حكومة الأمر الواقع يبدو أنها عازمة على إثارة العنف أكثر من عزمها على تعزيز استعادة النظام الدستوري. ومنذ ٣ تموز/يوليه، لقي ١١ شخصاً حتفهم ومن بينهم انطوان إزميري المناضل من أجل الديمقراطية، الذي يستحق نضاله التقدير في شتى أنحاء الأمريكتين.

وتعتقد جمهورية بنما أن الاتفاق بين الحكومة الدستورية وقائد جيش هايتي يجب أن ينفذ، وتأمل أن تكفل الأمم المتحدة التي تسعى جاهدة الى الإخلاص للمبادئ التي تلهمها، تحقيق ذلك.

إن الاعتراف بدولة اسرائيل داخل حدود آمنة ومعتترف بها وإقامة دولة فلسطينية من إجراءات العدالة التي تمت استعادتها، والتي يجعلها السلم والأمن الدوليان أمراً ضرورياً. لذلك، فإن جمهورية بنما لا يمكن أن تكون غير مكترثة بإعلان المبادئ الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر، أو بالاتفاق على الحكم الذاتي المؤقت لقطاع غزة وأريحا.

وقد أصبح الاسرائيليون والفلسطينيون، منذ تكوين دولة اسرائيل، ضحايا لكل الأضرار التي يمكن أن

من الأحيان. وبهذه الطريقة وحدها سنتمكن من الاستفادة الكاملة من وشائج القربى التي تربط بيننا.

في عام ٢٠٠٠ ستكون بنما البلد المضيف لقمة رؤساء الدول والحكومات الأيبرو - أمريكية. ومما لا شك فيه أن هذا الحدث سيكون ذا دلالة كبيرة لبلدي، لأنه سيتحقق على وجه الدقة في وقت يكون فيه شعب بنما قد حصل على أهم هدف سياسي وقانوني له، ألا وهو استعادة حقوقه على قناة بنما وتحرير أراضيه من قيود الولاية القضائية التي فرضتها معاهدة هاي - بوناو فاريلا المشؤومة. وهكذا سيكون الحال لأن معاهدة قناة بنما سينتهي سريانها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبالتالي، فإن جمهورية بنما ستتولى إدارة وتشغيل وصيانة القناة بعد ذلك التاريخ. وسوف تعود إلى بنما كل العقارات وتحسينات ومعدات الثابت التي ستستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية حتى ينتهي سريان المعاهدة، وبذلك ستتحقق أعظم أمنية لشعب بنما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

غير أن هناك شيئاً قد توازي أهميته أهمية تحقيق هذا الهدف السياسي والقانوني ألا وهو حسن أو سوء استخدامنا للقناة والمناطق التي ستعود إلينا، الأمر الذي سيشهد على مستقبلنا بطريقة ايجابية أو سلبية. وعلى ذلك فإن من واجبنا - كأمة - أن ندير القناة بحكمة، وأن نستخدم المنطقة التي سنستعيدها بأفضل طريقة ممكنة.

ولهذا السبب، أنشأ القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٣ هيئة الإقليم البنمي فيما بين المحيطات بهدف تحسين استخدام الموجودات المستعادة والتي ستستردها بنما من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. وبالمثل، تم في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ تقديم مشروع قانون للإصلاح الدستوري إلى الجمعية التشريعية البنمية، بهدف إضافة مادة جديدة إلى الدستور السياسي لبنما، تنشأ بموجبها هيئة قناة بنما، التي ستكون مهمتها الرئيسية إدارة وتشغيل القناة، ومن شأن ذلك أن يضمن أن الهيئة لن تتأثر بأية تغييرات سياسية. وهكذا، فإن جمهورية بنما تستعد من الآن لإدارة وتشغيل وصيانة قناة بنما ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ومما سيزيد من سهولة هذه المهمة أن المدير الحالي للقناة و ٨٧,٧ في المائة من العاملين في الهيئة القائمة بإدارة القناة هم جميعاً من أبناء بنما، ولا يدخل في ذلك العاملون من ذوي الجنسية المزدوجة.

وعلى أساس معاهدة قناة بنما، اتفقت بنما والولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ على إنشاء اللجنة

يسرت لنا أن ننشئ الجماعة الأيبرو - أمريكية التي أعربت اليوم، في اجتماعات رؤساء دول وحكومات بلدانها، هي والبرازيل والبرتغال عن تصميمها على أن تركز قوتها على المستقبل، مسترشدة بالرغبة في الاستفادة الكاملة من أوجه التماثل التي تقرب بعضنا من بعض، بغية توطيد فرص التعاون والتضامن.

وينبغي أن يكون ذلك أمراً يثلج صدر المجموعة الأيبرو - أمريكية بمجملها، نظراً لأن إيماننا في المستقبل آخذ في الوضوح بشكل متزايد في كل قمة عقدت. لقد أنشأت القمة الأولى التي عقدت في غوايا لاهارا محفل رؤساء الدول والحكومات؛ وفي القمتين الثانية والثالثة اللتين عقدتا في مدريد وسلفادور على التوالي، شاهدنا النتائج الأولية لهذه المبادرات الجديرة بالثناء. كما أن من الواجب أن نشير هنا إلى أن الوثيقة الختامية للقمة الثالثة تقول ما يلي:

"ودون المساس بمجالات اختصاص المحافل الدولية المتخصصة ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تركز سياسة التعاون الإنمائي الدولي على كفاءة وصول البلدان النامية بقدر أكبر إلى الأسواق العالمية والأشكال الملائمة من التمويل والتكنولوجيا الحديثة. وهذا سوف يجعل من الممكن التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وبينما سيفيد ذلك البلدان النامية فإنه سيتيح أيضاً فرصاً اقتصادية للبلدان الصناعية، وبذلك يخفف من ضغوط الهجرة المفروضة عليها من جانب أولئك الذين يبحثون، ولا جرم، عن سبل لتحسين مستوى المعيشة". (A/48/291، الفقرة ١٤).

وسيسعدني غاية السعادة لو أن هذه الجمعية العامة استمعت باهتمام إلى مطالب الجماعة الأيبرو - أمريكية التي ترى أن معظم منتجات دولها الأعضاء قد حرمت مراراً وتكراراً من فرص الوصول إلى أسواق جرت العادة على أن تكون مفتوحة أمام منتجاتنا، كما هو الحال بالنسبة للموز في أسواق الجماعة الأوروبية، بالإضافة إلى حرمانها من فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا الحديثة. ونحن الدول الأيبرو - أمريكية بدورنا ينبغي لنا أن نعقد العزم على أن نحسم أوضاعنا المالية، وألا نعتمد على تسويق منتجات محدودة. وعلينا أن نحسن من نوعية نظمنا التعليمية من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي. وعلى البلدان الأيبرو - أمريكية أن تعقد العزم أيضاً على أن تحول التعاون والتضامن المذكورين في الوثيقة الختامية إلى عملية تعاون وتضامن صادقة ومخلصة ولا تبقيها مجرد عبارات بلاغية كما هو الحال في كثير

و "مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

السيد فاجاردو مالدونادو (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحو لي سيدي السفير صمويل إنسانالي أن أهنئكم تهنئة خالصة، بالنيابة عن وفدي بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في الدورة الثامنة والأربعين. وفي نفس الوقت أود أن أعرب عن ارتياحنا لأن يشغل هذا المنصب ممثل بارز من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويمكن أن تعملوا على تعاوننا في العمل الهام الذي عهد به إليكم.

أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسفير ستويان غانيف على الكفاءة التي عمل بها كرئيس للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

أود أن أقدم تحية خاصة لاريتريا وأندورا والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وموناكو، وأن أرحب بها ترحيباً حاراً في منظمنا. وتود غواتيمالا أن تقدم لهذه الدول صداقتها واحترامها وتضامنها وتفهمها. إن الزيادة في عضوية المنظمة دليل آخر على الثقة التي يضعها المجتمع الدولي في الأمم المتحدة باعتبارها دون منازع محفلاً تعددياً للبحث الجماعي عن حلول للمشكلات التي تواجه العالم اليوم.

أود أيضاً أن أقدم تحياتي إلى السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الذي سمحت لنا قيادته الدينامية بالتقدم صوب الهدف المشترك المتمثل في تعزيز منظمنا وجعلها أكثر تكيفاً مع الحالة الدولية الجديدة. ونأمل أن تكلل بالنجاح جهوده الرامية إلى ضمان تحقيق أحكام الميثاق وأهدافه ومبادئه. إننا نحتاج إلى منظمة قوية لحفظ السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التقدم الاجتماعي وتحقيق مستوى حياة أفضل للبشر في ظل مفهوم أوسع للحرية.

إننا نعتقد أن الحوار المستمر بين الأمانة العامة والدول الأعضاء ينبغي أن يقوم على الاحترام المتبادل والثقة والتفهم وأن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ودور الأمين العام باعتباره ميسراً لعمليات السلم ومستشاراً في شؤون حقوق الإنسان ووسيطاً في الصراعات الدولية ينبغي تعزيزه عن طريق إسهام الخبراء والسياسيين المحنكين البارزين الذين يشاركون معه بخبرتهم وهيباتهم.

إن الأحداث التي جرت في بلدي منذ ٢٥ أيار/

التحضيرية لإعداد النقاط التوجيهية الخاصة بدراسات الجدوى لقناة على مستوى سطح البحر في بنما وللبدائل الأخرى لقناة بنما. واتفق أيضاً على دعوة اليابان لكي تصبح عضواً كاملاً العضوية في هذه اللجنة وقبلت اليابان الدعوة. وأنشأت هذه الدول الثلاث لجنة دراسة البدائل بالنسبة لقناة بنما.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي قدمت اللجنة تقريرها الختامي في صورة بيان مشترك لأعضاء اللجنة، وبيّن هذا التقرير أن "قناة بنما الحالية، بعد توسيع مجاز غاليلارد يمكنها الوفاء باحتياجات التجارة البحرية الدولية حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين". ويستطرد البيان قائلاً "بيد أنه ينبغي قبل عام ٢٠٠٠ اتخاذ التدابير لإعداد القناة للوقت الذي تصبح فيه قناة بنما الحالية غير قادرة على مواجهة الحركة المتوقعة". وتتضمن تلك التدابير "إجراء دراسات في المستقبل تحدد بدقة التواريخ التي تصبح فيها التحسينات ضرورية وذلك بغية البدء في تخطيط الدراسات البيئية المطلوبة المستخدمة في التصميم الهندسي النهائي والبدء في الإنشاء".

ووفقاً للتقرير السابق الإشارة إليه فإن "نتائج الدراسة تبين أن البديل للأهوسة عالية المستوى بطريق واحد للمرور البحري عند مجاز غاليلارد يعمل بالاشتراك مع القناة الحالية ويكون قادراً على استيعاب السفن التي تبلغ حمولتها الساكنة ٢٠٠ ٠٠٠ طن، بديل مقبول من الناحية الحدية".

وبغية مواجهة الحركة المتوقعة خلال القرن الحادي والعشرين بنفس الكفاءة التي ووجهت بها الحركة منذ افتتاح القناة بتاريخ ١٥ آب/أغسطس ١٩١٤ إن لم يكن بكفاءة أعلى، ينبغي البدء في بناء نظام الأهوسة عالية المستوى السابق الإشارة إليه في وقت يسمح بتشغيله مع حلول عام ٢٠٢٠. ونظراً لأن بنما لا تملك الموارد اللازمة لإكمال هذا المشروع فإنها ترى أن تعاون أعضاء المجتمع الدولي - وبصفة أولية أولئك الذين يستخدمون القناة، أمر ضروري. ونأمل أن نحصل على ذلك التعاون من أجل تحقيق الرفاه الذي يحتاج إليه على وجه عاجل مستخدمو قناة بنما.

أشرت في بداية بياني إلى أننا سنحتفل باليوبيل الذهبي لتأسيس الأمم المتحدة بعد سنتين. وينبغي أن نعد للاحتفال بهذا الحدث الكبير بأن نؤكد - كرغبة مؤسسي المنظمة في سان فرانسيسكو "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" وبأن نعزز "الرقى الاجتماعي"

جذورها، عن طريق التفاوض، وليس أبدا بالعودة الى العنف.

والخطة تسعى الى إحلال سلم له القدرة على التحول الذي يتحقق بتوافق الآراء وبالحلول التوفيقية الوطنية التي تعزز قدرات الحكومة والمجتمع ككل، على الاستجابة السريعة والفعالة للمتطلبات الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات السكانية الأكثر تضررا بالمواجهة المسلحة الداخلية.

العنصر الأول هو المصالحة. ووفقا للخطة، من الأساسي إنشاء محفل دائم للسلم في غواتيمالا وتوطيد فعاليته. وسيساعد هذا المحفل على تسهيل الحوار، وكفالة مشاركة جميع الغواتيماليين في حل المشاكل الوطنية. وسيجري النهوض بعملية المصالحة هذه على مستوى القطر والمنطقة والادارات والمجالس البلدية والطوائف. وهكذا فإن توافق الآراء والاتفاقات ستعبر عن الاحتياجات التي تمس الناس حقا، وتوفر في الوقت نفسه، المبادئ التوجيهية لعمل مشترك تقوم به الحكومة والشعب لحل هذه المشاكل. وفي الاستراتيجية اللامركزية هذه، سنستخدم كل الآليات لإسماع صوت المجتمع، بما في ذلك المجالس الحضرية والريفية.

ففي تلك المجالس ستجرى مناقشة المشاكل الوطنية بغية الوصول الى نتائج تؤدي الى تطوير ديمقراطيتنا، وتوطيد أركان الدولة القائمة على حكم القانون، وعلى الممارسة الكاملة لحريات الفرد، واحترام حقوق الانسان، والتنمية المتكاملة المعتمدة على الذات، والتي تدعم نفسها بنفسها في ظل المساواة والعدل، وحل المشاكل الناجمة عن تنوعنا الثقافي.

ويجب أن نربط هذا المحفل الدائم بالإنجازات السابقة لعملية السلم. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، ضمن جملة أمور، المساهمات في الحوار الوطني العظيم وفي الاجتماعات التي عقدتها القطاعات السكانية الغواتيمالية المختلفة مع مجموعة الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية.

وعندما يكتمل المركز القانوني لهذه المجموعة، سيتمكن، من خلال لجنة المصالحة الوطنية، من عرض أفكارها ومقترحاتها عن المواضيع التي سيتناولها المحفل.

أما مسألة المتطلبات الاجتماعية فتستدعي من الحكومة اتخاذ إجراءات أمنية وكفؤة وفورية لدعم حماية حقوق الانسان والدفاع عنها، وهي إجراءات ستخفض من مؤشرات الفقر، وتعزز التنمية في المناطق

مايو من هذا العام تمثل نقطة تحول أساسية في الحياة السياسية والمؤسسية في غواتيمالا.

إن توقف النظام الدستوري وإعادته بعد ذلك خلق حالة دفعت شعب غواتيمالا، باعتباره صاحب السيادة الوحيد في البلاد، الى ممارسة حقه في المقاومة المشروعة بغية حماية الحقوق والضمانات الواردة في الدستور السياسي للجمهورية والدفاع عنها.

إن إحدى النتائج الرئيسية لهذه الأحداث كانت التزام الأحزاب السياسية رسميا وكتابة بتطهير العضوية في مجلس الجمهورية بغية تعزيز عودة النظام الدستوري وإعادة تشكيل تلك الهيئة.

ونظرا لأن هذا الإلتزام لم يتحقق بعد، فإن الرئيس راميرو دي ليون كاربو بصفته رئيسا للدولة وممثلا للوحدة الوطنية ولمصالح شعب غواتيمالا، طلب من المحكمة العليا لشؤون الانتخابات إجراء اقتراح حتى يمكن للمواطنين أن يعبروا عن إرادتهم فيما يتعلق بالقرار السياسي الذي يطالب باستقالة أعضاء المجلس الحاليين وقضاة المحكمة العليا، وسيجري هذا الاقتراح، الذي يتفق مع قرار المحكمة، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

ولا سابقة لهذه العملية في تاريخنا السياسي. ونود أن نؤكد أن كل إجراءات حكومة الجمهورية تتخذ بدقة في إطار الدستور، وربما يكون شعب غواتيمالا قد اختار طريقا أكثر بطئا لتوطيد مؤسساته الديمقراطية من خلال الشرعية، ولكننا نشق بأن ذلك يمثل الحل الأفضل لمصالحة الأسرة الغواتيمالية، ولتحقيق الاستقرار السياسي للدولة. إن غواتيمالا ترسم مسارها بنفسها ولا يمكن مقارنة عملياتها السياسية بحقائق أخرى.

وبالأمس، قدم الرئيس راميرو دي ليون كاربو للشعب الغواتيمالي خطة السلم الوطني والإعلان الرسمي لحقوق الانسان، وهو يتقدم بهما اليوم، من خلالي، الى المجتمع الدولي. وتسعى خطة الرئيس ليون دي كاربو الى إحلال سلم وطيد يقوم على مصالح واسعة النطاق من خلال الحوار، مما يمكننا، نحن الغواتيماليين، من تحقيق الوحدة من خلال تنوع قيمنا الثقافية والإثنية والدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإيكولوجية.

وتسعى الخطة الى تحقيق السلم الدائم بوضع حد للمواجهة المسلحة الداخلية، والتأكد من أن جذور الكراهية والحقد والريبة التي فرقت بيننا قد اجتثت من

على امتداد أكثر من ٣٠ عاما. والسلم الدائم الوطيد الذي له القدرة على التغيير هو وحده الذي يمكن الاستناد إليه في توطيد المؤسسات الديمقراطية، وفي ضمان احترام حقوق الانسان، وفي النهوض بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولكل الأسباب السالفة الذكر، نرحب ترحيبا حارا بعملية السلم التي تحققت في جمهورية السلفادور الشقيقة، وكذلك بالعملية التي بدأت مؤخرا بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتؤكد غواتيمالا من جديد إيمانها وإقتناعها بالمبادئ التوجيهية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وفي مقدمتها مبادئ الحل السلمي للمنازعات، وحق تقرير المصير، والمساواة في السيادة بين الدول، وأساسا، مبدأ احترام حقوق الانسان ومبدأ الحكم الديمقراطي.

وامتثالا لمبدأ العالمية السائد في السياق الدولي الراهن، يرى بلدي من الضروري أن تدرس حالات مثل حالة جمهورية الصين في تايوان دراسة مستفيضة وأن ينظر فيها على ضوء ميثاق الأمم المتحدة. وغواتيمالا تعلن من جديد عن إيمانها بالتعددية وأملها فيها وبخاصة الأمم المتحدة. وتود أن تؤكد على تقليدها القائم على السلم والحوار والتفاوض وعدم اللجوء للقوة في العلاقات الدولية.

إن أمن الدول لم يعد مسألة جغرافية - سياسية بحتة تندرج في إطار المواجهة ثنائية الاستقطاب، إنه مشكلة عالمية يتوجب علينا أن نعالج من خلالها المشاكل التي يعاني منها العالم اليوم. وينبغي أن يتضمن مفهوم الأمن عناصر جديدة لها أهمية أساسية بالنسبة لشعوب العالم وهي: الديمقراطية، والتنمية، وصيانة البيئة، ومكافحة الاتجار في المخدرات، والأمن الغذائي، والاتجاهات السكانية وما إلى ذلك.

وينبغي أن تكون الأمانة العامة في خدمة الدول الأعضاء، وأن تيسر، في اضطلاعها بهذا الدور، إعداد الصكوك التي تجعل من الممكن صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مما يضمن ممارسة حقوق الانسان والحريات الأساسية على الوجه الكامل في جميع أرجاء العالم.

وفي إطار العملية التي تجرى الآن لإعادة تشكيل وتنظيم الأمم المتحدة، تعتقد غواتيمالا أنه يجب كفالة فعالية المنظومة والمشاركة الديمقراطية الكاملة لجميع أعضائها. والتحول إلى الديمقراطية، كعنصر

الأكثر تضررا بالعنف، وستنجم في تحسين نظامنا الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، ستشجع الحكومة جميع القطاعات الاجتماعية على الاضطلاع بعمل مسؤول في هذه الميادين وستدعمها أيضا.

ونأمل أن يحظى جهد الشعب والحكومة هذا من المجتمع الدولي بالدعم النفيس، الذي سيسهم في تحقيق استجابة عاجلة وفعالة لاحتياجات السكان ومتطلباتهم.

ولا يمكننا إرجاء إنهاء المواجهة المسلحة، وهو ما يتطلب استئناف العملية التفاوضية للتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار، وعودة مجموعة الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية إلى الشرعية عن طريق العضو وتحديد الشروط اللازمة لدمجها في الحياة السياسية للبلاد، وبالتالي لمشاركتها بصورة مباشرة في محفل السلم الدائم.

وسنحدد أيضا جهاز التحقق الدولي الذي سيمكننا من تجميع أفراد مجموعة الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية، ونزع سلاحهم، وتسريحهم. ولتحقيق ذلك، يجب وضع حد للأعمال الإرهابية، والأعمال التي تدمر الهياكل الأساسية، والأعمال التي تضر بالبيئة.

وتتطلب العملية أيضا، أولا، استعراض اتفاقي أوصلو ومكسيكو سيتي، وثانيا، وضع جدول زمني للمفاوضات.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان، أعلنت الحكومة أنها ستتخذ إجراءات صارمة ضد انتهاكات هذه الحقوق، دون أي تمييز سواء على أساس المركز الاجتماعي أو الاقتصادي. وستتخذ التدابير اللازمة لحماية ودعم الأشخاص والكيانات التي تعمل، في إطار القانون، للنهوض بحقوق الانسان وحمايتها. ومن ثم، فإننا ندعو الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء في هاتين المنظمتين إلى زيادة وجودها ومساهماتها التقنية في الأعمال التي تضطلع بها دولة غواتيمالا ومؤسساتها، من أجل تعزيز وتمكين وتحسين أجهزة حماية حقوق الانسان والدفاع عنها.

ونياية عن حكومتي، أطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أن يسعى إلى عقد اجتماع مع مجموعة الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية لاستعراض اتفاقي أوصلو ومكسيكو سيتي، ووضع جدول زمني للمفاوضات. إن حكومة غواتيمالا تقترح خطة السلم هذه، لأنها تدرك الضرورة الحتمية لوضع حد نهائي للمواجهة المسلحة التي كبدت بلادي خسائر فادحة في الأرواح البشرية

الضروري توثيق التعاون الاقتصادي الدولي بغية تنشيط النمو الاقتصادي العالمي ولكي نضمن أن تصبح الثورة التكنولوجية التي تحدث الآن عاملاً إضافياً في تشجيع إقامة نظام عالمي عادل ومنصف.

ويجب ألا نغفل حقيقة أن مشاكل التنمية الوطنية توجد أيضاً في منطقة أمريكا الوسطى، وأن التعاون الدولي ضروري لتعزيز السلم وتشجيع التنمية في المنطقة. ولا تزال اجتماعات رؤساء دول أمريكا الوسطى تعقد بانتظام. وأحيط علماً على النحو الواجب بوجود تقدم سياسي إقليمي، وأن اقتراحات قدمت لمواصلة ادخال التحسينات في هذا المجال. وسيعقد اجتماع قمة لرؤساء أمريكا الوسطى في غواتيمالا في نهاية الشهر الحالي بغية اعتماد بروتوكول المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، التي تهدف إلى تشجيع التنمية الاجتماعية، وهي أولوية بالنسبة لدعم السلم في أمريكا الوسطى.

وقد كشفت جهود أمريكا الوسطى لتحقيق التكامل. ويوجد الآن أمين عام لنظام التكامل في أمريكا الوسطى، الذي يجري من خلاله تنسيق الجهود المبذولة للتكامل الإقليمي، مما يجعله أداة أساسية في عملية التنمية الإقليمية.

لقد اقترح إنشاء صندوق منسق لأمريكا الوسطى لمكافحة الفقر. وسيدرس رؤساء أمريكا الوسطى هذا الاقتراح في اجتماع القمة القادم.

وتؤيد غواتيمالا الانفتاح الاقتصادي لكي يندمج اقتصادها على نحو فعال في مجال التجارة العالمية. وجنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى، حققنا تقدماً بالنسبة لإقامة منطقة اقتصادية متكاملة، ونتفاوض حالياً مع البلدان ومجموعات البلدان بغية اتفاقات بشأن تحرير التجارة.

وقد بدأت الحكومة التي أمثلها عملية إعادة هيكلة مؤسساتها الديمقراطية وتعزيزها. وإيماناً منها بدستور الجمهورية، قدمت اليوم خطتها للسلام، بكل إخلاص وحسن نية. والهدف من ذلك انقاذ حياة الكثيرين واحلال السلم في بلدنا، السلم الذي طالما تاق إليه، والذي لا يمكن تحقيقه دون التأييد المخلص من جانب المجتمع الدولي.

السيد سونغ ون هو (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالـكورية): الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أود أولاً أن أهنئكم، سيدي،

أساسي من عناصر تنمية الشعوب، يجب أن يتواجد جنباً إلى جنب مع تنمية المجتمع الدولي ونظامه المتعدد الأطراف.

إننا نؤيد المبادرات الداعية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن من منظور إقليمي.

ويجب إعطاء الأولوية للعمليات التي تهدف إلى احتواء الصراعات أو حلها، في المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في إطار جهودها لإقامة نظام عالمي جديد.

في بعض مشاكل التنمية، يكمن العديد من أسباب التوترات الإقليمية والوطنية والدولية. ويجب أن تكون التنمية المحور الرئيسي لجهود المنظمة. ولهذا نؤيد عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية، ونأمل أن يقدم الأمين العام خطة التنمية المقترحة التي ستشمل الشؤون الاقتصادية التي تكلف بها المنظمة بصفة تقليدية، بالإضافة إلى المسائل الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية، التي بدأنا ندرك أنها عناصر أساسية في رفاهة الشعوب.

وتعتمد رفاهة البشر، إلى حد كبير، على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتاحة. أما البيئة فيجب أن نتناولها من وجهة نظر عالمية لأن البيئة ميراث للبشرية كلها. وإذا كانت الفوائد تعم على الجميع، فيجب أن يتقاسم الجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيقها. وينبغي للعالم المتقدم النمو أن يعمل بتضامن أوثق وفعالية أكثر لتمويل البرامج المختلفة للمحافظة على البيئة في البلدان النامية، ويجب عليه أن يفي بالالتزامات التي تعهد بها في ريو دي جانيرو.

وأول ما يتهدد الأمن الوطني والدولي الفوارق بين مستويات التنمية في البلدان المختلفة. ويجب اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض والامية، وهي آفات تستفحل في الأماكن التي تتكشف فيها تجمعات المهاجرين أو النازحين. ويجب ألا نؤخر التعاون. ولهذا، تأمل غواتيمالا أن تتم الموافقة على المبادرة المتعلقة باستئناف الحوار بين الشمال والجنوب بغية توثيق التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، على النحو الذي صاغته حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، وأن يؤدي ذلك إلى إقامة عالم أفضل.

ويجب على البلدان النامية أن تصقل آلية التنسيق السياسي والاقتصادي لتمكننا من جعل هذا الحوار يستمر على نحو جاد وبناء. لهذا كان من

جهودنا من أجل تحقيق السلام وإعادة توحيد البلد بالطرق السلمية.

تعتبر إعادة التوحيد الوطني سببا لتحقيق استقلال أمتنا، بينما يعتبر مبدأ الاستقلال الوطني المبدأ الأساسي غير القابل للتصرف بالنسبة لإعادة التوحيد. وتعتبر الوحدة الوطنية الكبرى جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة التوحيد السلمية والمستقلة للبلد. والوحدة الوطنية الكبرى شرط مسبق أساسي وعنصر لازم في إعادة التوحيد السلمية والمستقلة للبلد.

ولهذا، كانت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر دائما هدف إعادة التوحيد الوطني من خلال الوحدة الوطنية الكبرى التي تجسد مبدأ الاستقلال الوطني، أهم من أي هدف آخر. ويعلمنا التاريخ الكامل للجهود المبذولة لإعادة التوحيد الوطني، والحالة السائدة بصفة خاصة، أن الشعب الكوري ينبغي أن يتحرك صوب وحدة وطنية أكبر للأمة برمتها، تقوم على مبدأ الاستقلال، بغية تحقيق إعادة توحيد البلد.

وبالطبع، لا تزال هناك خلافات في الأيديولوجيات والمثل والنظم السياسية داخل الأمة، ولكن هذه الخلافات يمكن التغلب عليها دون صعوبة كبيرة، لأن أمتنا لها هويتها المشتركة الأصلية التي تشكلت وتعرزت خلال تاريخها العريق التي تمتد عبر ٥٠٠٠ سنة. ولا تزال أمتنا محكمة الترابط بعلاقات قرابة ونسب وثيقة، كشعب متجانس وكيان فريد في العالم. والأمة برمتها، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب أو في الخارج، توحده بينها رغبة مشتركة في إعادة التوحيد الوطني.

ولا يجوز النظر إلى أفراد الأمة الكورية على أنهم مختلفون على أساس ما إذا كانوا يعيشون في الشمال أو الجنوب أو في الخارج، كما لا يجوز التفرقة بين الرعايا الكوريين لمجرد إرضاء قوى أجنبية. ولا يمكننا بعد الآن أن نخطر في العداء والمواجهة على حساب قضيتنا الكبرى.

وقد حقق الحوار بين الكوريتين نجاحا تاريخيا أدى إلى اعتماد وتنفيذ اتفاق المصالحة، وعدم الإعتداء والتعاون والتبادلات، والإعلان المشترك الخاص بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويقصد من هذا دفع جهودنا الوطنية لانتهاء الخصومة والمواجهة، وتعزيز المصالحة والوحدة، وتحطيم حائط الفرقة، لتمهيد الطريق لإعادة التوحيد.

على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. ونأمل أن تتكلم الدورة بالنجاح بفضل جهودكم.

إن المهمة المشتركة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم هي بناء عالم جديد مستقل يتمتع بالسلام والازدهار. وسكان كوكبنا يتطلعون جميعا إلى هدف واحد هو بناء عالم جديد مستقل خال من جميع أشكال السيطرة والاضطهاد والعدوان والحرب. ويجب أن تتمتع جميع البلدان والأمم بالحرية المطلقة في اختيار وتطوير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على أساس حقوقها السيادية - بما فيها حق تقرير المصير.

إن الاستقلال هو حياة وروح كل بلد وكل أمة، وهو الحق المشترك للبشرية. والالتزام الثابت بالاستقلال يمكن كل بلد من ضمان كرامته الوطنية وحقوقه، ومن الاحتفاظ بعلاقات دولية وتوثيقها على أساس سليم، وإضفاء صبغة ديمقراطية حقيقية على المجتمع الدولي، بالإضافة إلى المساعدة على التعجيل بخلق عالم مستقل. وعدم وجود الاستقلال يؤدي إلى عدم ضمان السيادة والكرامة الوطنيتين وعدم تأمين ازدهار البلد ورفاهه.

ومن الحقائق الحتمية أن انتهاك الاستقلال يؤدي إلى السيطرة والاضطهاد والاستعباد وانعدام المساواة. ونحن نقدم هذا الدرس إلى البشرية من حصيلة ٥ آلاف سنة هي، تاريخ الأمة الكورية. وهو درس ينطبق على الحقبة المضطربة التي نمر بها ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين.

إن التطورات والأحداث التي وقعت في الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة تبين مرة أخرى، وبوضوح، سلامة الخطوط والسياسات المستقلة لجمهوريتنا. فنحن نعتبر الاستقلال حياتنا وروحنا. وهو حجر الزاوية في النهج والسياسات الداخلية والخارجية لجمهوريتنا. إن الالتزام القوي لشعبنا بالاستقلال وموقفه القائم على المبدأ هما اللذان مكنا بلدنا من التقدم على طريق الاشتراكية. لقد اختار شعبنا هذا الطريق بنفسه في ظل فكرة جوشي، دون أي ارتباك أو التواء أو انحراف، ودون أي اضطراب أو قلقلة.

إن جمهوريتنا توطد علاقاتها الخارجية وتطورها بصفة مطردة، وتسهم في خدمة القضية المشتركة للبشرية. إننا نستمد إحساسا عميقا بالارتياح والفرح من حقيقة أننا صمدنا في الموقف المستقل الذي اتخذناه. وموقفنا موقف مبدأ وثبات: فلسنا رهن إشارة طرف من الأطراف ولا طوع أمر طرف آخر. وفضلا عن ذلك، نحافظ دائما على موقف مستقل في

سلسلة من القضايا المعقدة والحساسة، بما فيها قضية الأسلحة النووية على شبه الجزيرة الكورية - وهي قضايا لا تزال بحاجة إلى حل.

وحقيقة أن حالة وقف إطلاق النار وترتيبات الهدنة التي ترجع إلى الخمسينات لا تزال دون تغيير حتى بعد ٤٠ سنة، هي في حد ذاتها أمر غير طبيعي. إلا أنه، بفضل إرادة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسياستها المحبة للسلام، أمكن الحفاظ على السلام والأمن حتى الآن على شبه الجزيرة الكورية. والاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورية باتفاق سلام هي السبيل الوحيد المؤدي إلى حل مرض وكامل لجميع القضايا، بما فيها القضية النووية، وإزالة العداوة في العلاقات بين الكوريتين والعمل من أجل السلم في كوريا وإعادة توحيدها السلمي.

أما والحال كذلك، فإذا كانت الأمم المتحدة ستستمر في تجاهل القضايا الأساسية المتصلة بالسلم على شبه الجزيرة الكورية، وتشغل نفسها، بدلا من ذلك، بقضايا غير أساسية، فإنها ببساطة ستضع العقبات في طريق حل المشكلة الكورية. وينبغي أن توجه الأمم المتحدة انتباهها الأساسي إلى الاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورية باتفاق سلام، وأن تؤدي دورها اللازم في إنهاء نظام الهدنة وإقامة ترتيبات سلم جديدة.

ونعتقد أن الأوان قد آن لأن تتخذ الأمم المتحدة قرارا مبتكرا لتفكيك قيادة القوات التابعة للأمم المتحدة في كوريا الجنوبية والاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورية باتفاق سلام وفقا للقرار ٣٣٩٠ بء (د - ٣٠) المتخذ في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرى أن المفاوضات فيما بين الأطراف المعنية ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، من أجل وضع ترتيبات سلم جديدة تحل محل نظام الهدنة الحالي.

أما إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية فهو عامل أساسي آخر في بناء سلم وأمن دائمين هناك.

ولا تزال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بموقفها الثابت المؤيد لتحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومنطقة سلم. وكما أوضحنا أكثر من مرة، لا توجد لدينا أسلحة نووية؛ ولا توجد لدينا النية في استحداث هذه الأسلحة، ولا الحاجة إليها، ولا حتى الموارد المالية لدعم إنتاجها. ولا نعتزض على تفتيش منشآتنا النووية،

وتجميع أمتنا على رغبتها وطموحها في تحقيق الوحدة، وتجاوز كل الخلافات، وبذل إسهام عملي من أجل إعادة توحيد البلد ورفاهية البلد الموحد.

وقد قام القائد الموقر الرفيق كيم إل سونغ، رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شخصيا بتأليف ونشر "برنامج النقاط العشر للوحدة الكبرى للأمة جمعاء من أجل إعادة توحيد البلد" الذي يعبر عن رغبة وإرادة أمتنا في إنهاء تاريخ الفرقة والمواجهة وإعادة توحيد البلد.

ويقدم هذا البرنامج التاريخي توضيحا لكيفية إنشاء، دولة كنفدرالية من خلال تطبيق المبادئ الثلاثة، أي الاستقلال والسلم والوحدة الوطنية الكبرى، دون أي تحيز ضد أي من الشمال أو الجنوب، على أساس التعايش والتمثيل المتكافئ لحكومتنا الإقليميتين. وستكون الدولة الكنفدرالية مستقلة، وسالمة، وغير منحازة ومحيدة، ويكون لها موقف متوازن إزاء الدولتين العظيمتين. وهو أيضا يتوخى حماية رأس المال والأرصدة الخاصة والمشاركة، وفوائد الأسهم المشتركة مع رأس المال الأجنبي قبل وبعد إعادة التوحيد. ويعتبر برنامج النقاط العشر للوحدة الكبرى للأمة جمعاء من أجل إعادة توحيد البلد، الذي يستهدف تحقيق إعادة توحيد البلد على أساس مبدأ روح الاستقلال الوطني، ميثاقا للوحدة الوطنية وإعادة التوحيد الوطني يبين على النحو الأشمل إرادة وطموحات الأمة الكورية، ويأخذ في الاعتبار التام الحالة الدولية الراهنة. وهو يدعو مؤيدي إعادة التوحيد، بل ويدعو أيضا المتوجسين أو الذين مازالوا يترددون في قبول إعادة التوحيد، إلى اتخاذ موقف مؤيد من قضية الوحدة الوطنية وإعادة التوحيد الوطني. ويفتح البرنامج أيضا آفاقا إيجابية لتحقيق القضية التاريخية، قضية إعادة توحيد البلد، خلال التسعينات. ورغم أنه لا تزال هناك عقبات ومصاعب تقف في طريق إعادة التوحيد، فإن الشعب الكوري بأكمله سيحقق حتما إعادة التوحيد الوطني في إطار وحدة كبرى، بالتخلي بالوطنية وروح الاستقلال الوطني.

وفي الوقت الحاضر فإن تخفيف التوتر وتحقيق السلم على شبه الجزيرة الكورية أمر يفرض نفسه كمسألة عاجلة لا يسمح حلها بمزيد من التأخير.

ومن أجل تخفيف التوتر وتحقيق سلم دائم على شبه الجزيرة الكورية، ينبغي الاستعاضة عن اتفاق الهدنة الكورية، في جملة أمور، باتفاق سلام. فحقيقة الأمر هي أن اتفاق الهدنة الكورية أصبح بالفعل عتيقا باليا ولا تزال آلية الهدنة في الواقع مشلولة. واستمرار تنفيذ ترتيبات الهدنة البالية هو المسؤول أساسا عن

شبه الجزيرة الكورية يكمن في الحوار والمفاوضات.

ومع ذلك، يؤسفنا أن نلاحظ قيام تلك القوى من جديد بممارسة قدر معين من الضغط، وهي القوى التي لا تزال تستبد بها طريقة بالية في التفكير، في الوقت الذي تجري فيه المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية بهدف حل المسألة النووية، والمشاورات بين بلدنا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن ما يدعى بالقرار بشأن "المسألة النووية" التي تتعلق بنا اتخذ في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي انعقد قبل فترة. إن هذا العمل لا يمكن النظر إليه إلا باعتباره نتيجة مؤامرة سياسية ترمي بأي ثمن إلى إعاقة حل المسائل النووية عن طريق المفاوضات، وإلى تقييد بلدنا.

إننا نعتبر أن اتخاذ "القرار" نفسه في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية انتهاك متعمد لسيادة جمهوريتنا وجزء من هجوم سياسي مشؤوم يرمي إلى فرض الضغط الدولي علينا.

إن مجمل عملية المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد مؤخرا يدل بوضوح على أن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة ومجلس المحافظين في الماضي كانت غير مبررة، ووفقا لذلك فقدت الوكالة نزاهتها وأمانتها في عملية حل "المسألة النووية".

إن "المسألة النووية" لشبه الجزيرة الكورية لا يمكن حلها إلا عن طريق المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، إما في ضوء طابعها السياسي أو مصدرها. وبناء عليه، جرت حتى الآن جولتان من هذه المحادثات، وهو ما يعرفه العالم تماما. وعلى الرغم من ذلك، إن من السخف أن يسبب رئيس الوزراء الياباني ووزير خارجية كوريا الجنوبية النزاع معنا في الجمعية العامة الموقرة هذه قبل أيام قليلة محدثين ضجة حول "تنفيذ اتفاق الضمانات" و "القلق الدولي تجاه تطوير أسلحة نووية" فينبغي لليابان ألا تأتي على ذكر التطوير الوهمي للأسلحة النووية، بل ينبغي أن تكف عن محاولتها الرامية إلى أن تصبح دولة عسكرية وأن تحقق هدفها المتمثل في التسليح النووي، وهو الهدف الذي تعجل بتحقيقه متذرعة بهذه الذريعة.

إن سلطات كوريا الجنوبية ينبغي لها أن توقف التمارين على الحرب النووية مع قوات أجنبية ضد أبناء بلدها، وينبغي ألا تسعى إلى ما يسمى بأنظمة المساعدة

بشروط أن تقدم ضمانات كاملة بممارسة الحياد في ذلك المقام.

وكما بينت المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموضوع النووي على شبه الجزيرة الكورية موضوع سياسي ينبغي حله بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نتذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية أصدرتا، هنا في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي بيانا مشتركا يتضمن التزامتهما في مجال السياسة المتصلة بالتوصل إلى حل أساسي للموضوع النووي على شبه الجزيرة الكورية.

ويوضح البيان المشترك، في عبارات واضحة لا لبس فيها، مبادئ الضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام القوة - بما فيها الأسلحة النووية، والسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك التطبيق المحايد للضمانات الشاملة، واحترام كل منهما لسيادة الأخرى، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ودعم إعادة التوحيد السلمية لكوريا.

وفي الجولة الثانية لمحادثات جنيف، قدم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراحا بشأن الاستعاضة عن المفاعلات المهدأة بالجرافيت والمنشآت النووية المتصلة بها بمفاعلات مهدأة بالماء الخفيف، وهكذا دلت بوضوح أكثر على شفافية ووحدانية سياسته غير النووية.

وإذا ترجمت كل الالتزامات المتفق عليها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة عملية - بما فيها الضمانات ضد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك الأسلحة النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال المفاعلات المهدأة بالماء الخفيف، بالإضافة إلى ضمانات الأمن السلبية - حينئذ ستفتح الآفاق لحل جوهري ونهائي للموضوع النووي على شبه الجزيرة الكورية، وستوضع أسس تحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، سيحرز تقدم تاريخي في خفض التوترات على شبه الجزيرة الكورية وكفالة السلم والأمن في آسيا وفي سائر أجزاء العالم.

إن التقدم الأولي والمفيد في الجهود الرامية إلى حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية يأتي نتيجة المفاوضات بين الأطراف المسؤولة. وهذا يدل بوضوح على أن السبيل الوحيد لحل المسألة النووية في

الدولية المتبادلة.

الباردة، وهما عاملان دائمان يهددان السلم والأمن العالميين. أما الآن، وبعد انهيار البنية القديمة للحرب الباردة، لا يوجد مبرر على الإطلاق لوجود الكتل العسكرية ووسائلها لشن حروب عدوانية. والكتل العسكرية التي أنشئت تحت ذريعة ما يسمى بتوازن القوى خلال عصر الحرب الباردة ينبغي أن تحل. علاوة على ذلك، إن وجود قواعد عسكرية وقوات أجنبية في بلدان أخرى انتهاك لسيادة هذه الدول وسلامتها الإقليمية. وهذا يتجه عكس المسار الذي يفضي إلى الاستقلال في العصر الراهن. إننا نطالب بإغلاق جميع القواعد العسكرية الأجنبية في مختلف أنحاء العالم والانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية منها.

إن التسوية السلمية للمنازعات بين البلدان والأمم هي إحدى المسائل الهامة لحفظ السلم والأمن العالميين في الوقف الراهن. إننا نشهد في عدة أنحاء من العالم الآن، دوس السيادة الوطنية وتصادع المنازعات الإقليمية والدينية والعرقية فتتحول حروبا حقيقية. ذلك يعكس جو السلم والأمن في بعض المناطق، وبعض البلدان تعاني من كوارث شديدة الوطأة. أما المنازعات بين البلدان فينبغي حلها عن طريق إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية بغية الوفاء بمصالحها المتبادلة وخدمة قضية السلم العالمي.

وما دامت بنية النظام الاقتصادي الدولي الجائر الحالي باقية كما هي، فمن المتعذر إزالة الفجوة المتزايدة الاتساع بين الغنى والفقر، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإنقاذ البلدان النامية من الفقر والأمراض والكوارث ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقبل تحمل المسؤولية عن ذلك وتمتنع عن القيام بأية أعمال تضر بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. وقد أبرز هذا بصورة محددة في القرار والتوصيات المتخذة في المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز. وينبغي اتخاذ تدابير بناءة لاستئناف الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي الجائر وإنشاء نظام اقتصادي دولي عادل جديد.

إلى جانب هذا، ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد تدابير عملية لتحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب، إنطلاقاً من ميادين تتسم بالأولوية مثل الأغذية والزراعة والصحة العامة وهلم جرا، في محاولة جاهدة منها للتغلب على فقرها الاقتصادي وإنشاء نظام اقتصادي بين الجنوب والجنوب.

إن المهام التاريخية والمسؤوليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة حيال البشرية آخذة في التزايد يومياً،

إن بلدنا، بوصفه عضواً في المجتمع الدولي، سينفذ التزامه بالحل العادل والمبكر للمسألة النووية.

ويحدوني الأمل في أن يقدم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تشجيع موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المؤيد لحل تفاوضي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وعلى التعاون الكامل من أجل إتخاذ تدابير عملية ترمي إلى المساعدة على تنفيذ النقاط المتفق عليها في المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

إن الموقف المحب للسلم الذي تتخذه حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة سلم لا نووية يبقى دون تغيير، وسنواصل أيضاً بذل جهودنا الصادقة في المستقبل لإزالة التهديد النووي من أساسه وحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

واليوم يستدعي الموقف العالمي والعلاقات الدولية تصفية مكررة للتركات التي خلفتها عصر الحرب الباردة والتي أبطلها التاريخ، ومنع جميع أنواع المحاولات الرامية إلى عكس تحرك التاريخ إلى الأمام.

إن نزع السلاح العالمي وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على النطاق العالمي أمران ملحان للغاية في إزالة رواسب عصر الحرب الباردة وتحقيق السلم والأمن في العالم. وينبغي إزالة كل ما يهدد بقاء البشرية وتدمير ثروات المجتمع.

إن الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي اعتمدته مؤخراً بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن يسمى خطوة إلى الأمام، في ضوء حقيقة أن التجارب النووية نفسها أخطر سباق للتسلح النووي بين الدول النووية ومصدر رئيسي للانتشار النووي. ونحن نرى أنه إلى جانب الحظر الدائم على التجارب النووية، ينبغي اتخاذ خطوات هامة جداً من أجل تدمير عدد هائل من الأسلحة النووية المتراكمة على الكرة الأرضية وجميع أنواع الأسلحة النووية الموزوعة في بلدان أخرى. وينبغي بصفة خاصة تفكيك الأسلحة النووية الموزوعة في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المحيطة بها. ودون هذا الحل لا معنى لأي محادثات بشأن عدم الانتشار النووي الدولي ونزع السلاح النووي على النطاق العالمي.

إن وجود كتل عسكرية ووجود قواعد عسكرية وقوات في بلدان أخرى هما نتيجة سياسة الحرب

الجديدة.

وينبغي إيلاء اهتمام شديد الى استعراض تكوين العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإلى تعديل هذا التكوين. ولما كانت بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة، فمن الضروري أن تمارس التعبير عن رأيها بطريقة متكافئة مع وضعها هذا وينبغي عدم حرمانها من فرصة الاشتراك في عملية حل المسائل الدولية الكبرى. ونحن نعتقد أنه ينبغي لبلدان العالم الثالث أن تدرج، بطبيعة الحال، في عداد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشكل يتناسب مع عددها في المنظمة.

وفي الوقت الحالي، تشن اليابان حملة علاقات عامة لكي تكسب مقعداً بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن. ولكن اليابان لا تتحمل ما يجب عليها تحمله من مسؤولية عن أعمال العدوان وجرائم الحرب المقتربة خلال الحرب العالمية الثانية ولم تقم حتى الآن بالتطهر من ماضيها. ولذلك، ليس من المعقول التحدث عن تأهلها للعضوية الدائمة.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحتل مكانها الصحيح بوصفها منظمة دولية تخدم العدالة الدولية وتدعو الى السلم العالمي إلا إذا أوفت بمسؤولياتها وقامت بدورها دون ميل أو تحيز؛ وعندئذ ستكون حقا قادرة على تلبية توقعات الدول الأعضاء فيها.

إن مصير كل بلد وكل أمة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير البشرية المشترك.

وينبغي لسكان العالم الذين يدعون الى الاستقلال أن يعملوا معاً وأن يوحدوا صفوفهم كي يعززوا استقلالهم الوطني وكي يعززوا التنمية المستقلة لبلدانهم، وكي يسهموا إسهاماً فعالاً في إقامة سلم وأمن عالميين أكثر قوة.

ونحن نؤيد كل التأييد شعب كمبوديا وهو يجاهد لتعزيز المصالحة الوطنية والوحدة وإعادة التأهيل، مثلاً نؤيد شعوب الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي تسعى جاهدة الى إقامة منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا، ونؤيد الشعوب الآسيوية الأخرى، في كفاحها لبناء آسيا جديدة مستقلة سلمية مزدهرة.

ونود الإعراب عن تضامننا الشديد مع الشعب

والعالم يرصد دور الأمم المتحدة وأنشطتها. وينبغي إشاعة الديمقراطية في الأمم المتحدة بغية الوفاء بمتطلبات الوضع الراهن وتطلعات دولها الأعضاء وفقاً لمبادئ الاستقلال والمساواة والتجرد.

والنقطة الهامة هنا هي أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تترك وشأنها بغية الممارسة الكاملة لسيادتها، بصرف النظر عن الاختلافات في عدد السكان أو الحجم، وسواء كانت قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. إن جميع البلدان والأمم أعضاء متساوون في المجتمع الدولي، وهي مؤهلة لأن تتساوى في الحقوق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد العربي (مصر).

توجد في العالم بلدان كبيرة وبلدان صغيرة، إلا أنه لا يمكن أن توجد بلدان أعلى مرتبة وبلدان أدنى مرتبة؛ توجد دول متقدمة النمو ودول أقل نمواً، ولكن لا يمكن أن تكون هناك دول مهيمنة ودول كتب عليها أن تهيمن عليها دول أخرى.

ونحن نعارض منح أي امتيازات لأية دولة بعينها في العلاقات الدولية. وندعو الى الالتزام العالمي بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإلى المساواة وتبادل المنافع، وإلى الصداقة والتعاون فيما بين الدول جميعها استناداً الى هذه المبادئ.

وفي الساحة الدولية اليوم، تلجأ بعض القوى الى أعمال تمثل مفارقة تاريخية، وانتهاكاً للنزاهة والعدالة الدولية، تتفاضى هذه القوى عن أعمال ترتكبها بلدان معينة تمثل انتهاكاً للقواعد الدولية بشأن عدد من المسائل، من بينها المسألة النووية، وحالة حقوق الانسان، والإرهاب، بينما تتظاهر بأنها لا تعرف شيئاً عنها. وفي الوقت نفسه، تتهم هذه القوى البلدان التي لا تطيعها بأنها "تهديد نووي"، وتتهمها بارتكاب "انتهاكات لحقوق الانسان" وبممارسة "الإرهاب الذي ترعاه الدولة"، فارضة عليها ضغطاً غير مقبول.

ويجب عدم التسامح بعد الآن مع الاجراءات غير المبررة وغير المعقولة التي تتخذها بضعة بلدان تلجأ الى أساليب لي الذراع وتسلك مسلكاً متعجرفاً بينما تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وتمارس الكيل بمكيالين في العلاقات الدولية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تمر بعملية إعادة تشكيل مصحوبة بالتحسين. ومثل هذه التدابير الهامة لازمة للمواجهة الأكثر فعالية للواقع المتغير والتحديات

وقد أتاححت أزمة الخليج، التي تسبب فيها غزو العراق للكويت، للمجتمع الدولي فرصة الرد بحزم ليستعيد الحقوق التي انتهكت بفعل ذلك الغزو. وقد جرى التأكيد على مبدأ إدانة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لتسوية المنازعات. وتؤكد من جديد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وعدم مشروعيتها. وتعزز مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وقد سرت اكودور عندما رأت أن ذلك قد أسفر عن تعزيز الأسس الجوهرية القديمة التي تستند إليها سياستها الدولية.

إن العالم يطمح اليوم طموحا أشد حزما وأكثر حسما في العيش في ظل الحرية والديمقراطية وفي جو من الاحترام التام لحقوق الانسان.

وهذا التغير الجوهرى قد سمح بانتشار القوى الإيجابية، والصراعات الأساسية أيضا التي سببت في مناطق شتى من العالم تصعيدا لا يمكن احتواؤه على ما يبدو.

إن الأمم المتحدة، التي ارتفعت مكانتها فوصلت الى ذرى جديدة، قد واجهت مشاكل ملحة ومعقدة يتزايد عددها. فلقد اندلعت النعرة القومية المتطرفة في بلدان البلقان وغيرها، بينما أدى تفكك السلطة الى نشوء حالات إنسانية مأساوية في الصومال وفي مناطق أخرى. وفي كمبوديا، تعين على المنظمة أن تساهم في إعادة بناء الدولة.

ولم تختف المشاكل، بل إنها على نقيض ذلك آخذة في التكاثر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وفي الاتحاد السوفياتي السابق. ويجري استخدام الأعداد الكبيرة من اللاجئين بسبب الحرب كذريعة لنشوء الأيديولوجيات المتسمة بالتطرف والنعرة القومية والخوف من الأجانب وكراهيتهم وتنشأ هذه الأيديولوجيات في صميم قلب أوروبا.

إن العالم الذي أشاد بإجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت ليتفحص الآن بعين ناقدة عجز المنظمة وعدم فعاليتها في البوسنة والهرسك. في بون ملصقات في الشوارع تقول "إن أوروبا تحتضر الآن في سراييفو". في حالة الصراع بين العراق والكويت أدين استخدام القوة وحيازة الأراضي بالقوة، ولكن في حالة البوسنة والهرسك يبدو أن استخدام القوة يجري السماح به لجني ثمار العدوان وتوسيع نطاق أراضي المعتدي. وهذا مثال واضح يبين أن الاعتبارات الأخلاقية الدولية تعارض ممارسة الكيل

الفلسطيني وسائر الشعوب العربية التي تجاهد للتوصل الى حل عادل دائم لقضية الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية؛ وتضامنا مع أهل افريقيا عامة وهم يكافحون للتغلب على الصعوبات الاجتماعية الاقتصادية ولبلوغ التنمية المستقلة في بلدانهم؛ ومع الشعب الكوبي في كفاحه للدفاع عن سيادة بلده وكرامته وعن مكاسب الاشتراكية؛ ومع شعوب امريكا اللاتينية وهي تجاهد من أجل تحقيق السلم والرفاهية.

إن حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والشعب الكوري سيقدمان تأييدهما الفعال وتضامنهما الشديد لكل الناس في جميع بلدان العالم قاطبة، الذين يناضلون لمناهضة شتى أنواع الهيمنة والاستعباد، ولبناء مجتمع جديد ولتعزيز القضية المشتركة بين البشر أجمعين.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تهدي بمثلها العليا المستقرة، ألا وهي مثل الاستقلال والسلم والصداقة في العلاقات الدولية، وهذه المثل تتطابق مع مثل المجتمع الدولي.

وستواصل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التمسك بالاستقلال وموالاتة تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وستبقى مخلصه لقضية الاستقلال الشامل، التي تعد قضية مشتركة بين البشر أجمعين.

ويود وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في الختام، أن يعرب عن أمله في أن توفق الجمعية العامة، خلال دورتها الجارية، في مناقشة جميع بنود جدول الأعمال المطروحة أمامها في هذه الدورة وذلك بفضل تضافر جهود جميع ممثلي البلدان المختلفة، مما يسهم في بناء عالم جديد حر سلمي.

السيد باريديز (اكودور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أهنيء السفير صمويل إنسانالي، الممثل الدائم لغيانا، العضو الموقر في مجموعتنا الممثلة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة، الذي يستحقه عن جدارة.

قبل فترة وجيزة كنا نعلن ترحيبنا بنهاية الحرب الباردة. ويبدو أن هناك إمكانية جديدة لبناء نظام دولي جديد قائم على مبادئ أخلاقية سليمة، هي مبادئ العدل والقانون والحرية والديمقراطية.

بمكيبالين.

الداعية الى عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية.

ونكرر ذكر مؤازرتنا لقرار المجتمع الدولي، الأمر الذي سيزيد من مغزى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ويمر الاقتصاد العالمي بمرحلة صعبة. وحتى بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو تعاني من أزمة عميقة. وعلينا أن نعتد سياسة مالية ونقدية جديدة ترمي الى النهوض بالانتعاش في الأجل القصير، والقضاء على الاختلالات الهيكلية في الأجل المتوسط. ومن الأمور الحيوية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لأقوى البلدان من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي العالمي. ومن الضروري أيضا مراعاة المصالح المشروعة لكل البلدان، لا سيما البلدان النامية.

وسيكون من المتعذر الحفاظ على ديمقراطياتنا ودعمها دون أن نكون في نفس الوقت منخرطين في برامج اقتصادية واجتماعية تستهدف تحسين مستويات المعيشة للجميع. ولدى تناولنا هذه القضايا يجب ألا نعتد على الأنظمة الاحصائية الاقتصادية القديمة وحدها، بل يجب أن نتجه الى الأنظمة التي تقيم نوعية الحياة كالنظام الذي اقترحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأود أن اذكر بأن السياسات الداخلية البلد ما تضطلع بدور أساسي في عملية التنمية فيه. ولقد قررت اكوادور أن تنفذ إصلاحات هيكلية جادة وشاملة ستتيح نطاقا أوسع للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، وستقلص تدخل الحكومة حيثما يتضح أن هذا التدخل يفترق الى الفعالية والصحة.

إن التنمية الاقتصادية تكون مجدية عندما تعالج الواقع الإنساني. ولتحقيق ذلك يجب أن نلتزم إلتزاما راسخا بتحديث الدولة، وضمان سيادة الأخلاق في العمل الحكومي من خلال القدوة التي نعطيها بسلوكنا.

غير أن الجهود الوطنية الرامية الى تحديث الدولة والى فتح باب الاقتصاد للاتجاه العالمي صوب الحرية تتطلب تقديم الدعم المالي الكافي الحسن التوقيت. وينبغي أن يتم الحصول على هذا الدعم أساسا من خلال إنشاء نظام للتجارة يتيح إمكانية وضع أسعار عادلة للسلع الأساسية للبلدان النامية ولصادراتها الأخرى. ومن المفارقات العجيبة أن الدول القوية تلقي كلمات رائعة مؤيدة التجارة الحرة في الوقت الذي تواصل فيه فرض تدابير تتناقض مع كلماتها المعسولة. ومن أمثلة ذلك حواجز الاستيراد التي تفرضها الجماعة

وفي هذا السياق، ترى اكوادور أن من الحيوي العمل الجاري الآن لإعادة تشكيل المنظمة العالمية وتعزيزها. فالجمعية العامة يجب عليها أن تضطلع بمسؤولياتها بسلطة أكبر باعتبارها الجهاز الديمقراطي الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. ومن اللازم أيضا إعادة تشكيل مجلس الأمن كيما يعبر عن التغييرات المذهلة التي حدثت في عضوية الأمم المتحدة ولضمان أن يكون المجلس أكثر تمثيلا، وبالتالي أكثر شرعية. ونشني على كل الخطوات التي يجري اتخاذها لهذه الغاية. ونؤيد الخطوات الأخرى التي يتعين اتخاذها لضمان أن يكون عمل المجلس متسما بالرؤية الثاقبة والوضوح. ونرى أنه ينبغي توسيع نطاق عضويته في نطاق الحدود التي تضمن جعل عمله فعالا والتي تستهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. وتقتضي المشاركة في عمل المجلس وجود دول ذات أهمية خاصة على الساحة الدولية - مثل ألمانيا واليابان - بالإضافة الى ممثلين للمناطق الجغرافية الأخرى غير الممثلة على نحو ملائم في الوقت الحالي.

وينبغي تعزيز عمل الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وزيادة فعاليته. وعلينا ألا ننسى أن السلم لا يتهدهده العدوان العسكري وحده، ولكن يتهدهده أيضا، بل وبصورة أكبر، حالات الظلم أو الأزمات التي يتعين تسويتها بروح التضامن الدولي. لهذا السبب تتطلع اكوادور لأن ترى بأسرع مايمكن التقرير الذي طلبته الجمعية العامة من الأمين العام عن جدول أعمال للتنمية.

وقد سرت اكوادور بالنتائج التي تمخضت عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا. ونعتقد أن إعلان فيينا وبرنامج عمله يشكلان خطوة هامة الى الأمام صوب الاعتراف بالطبيعة العالمية لحقوق الإنسان. فالحق في التنمية هو حق عالمي ولا يمكن التصرف فيه. وتناشد اكوادور جميع الدول أن تبذل الجهد من أجل تنفيذ غايات ومقاصد برنامج عمل فيينا.

وتشعر إكوادور بسعادة بالغة بالتطورات الإيجابية الحادثة في جنوب افريقيا. ونأمل في أن تؤدي الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٤ الى إقامة مجتمع ديمقراطي تعددي وغير عنصري، يكون متمتعا بحرية حقيقية ومنفتحا للتقدم.

وقد يكون أهم عنصر للتقدم هو التنمية الاجتماعية. ولهذا السبب تؤيد إكوادور بقوة المبادرة

النووية. ونأمل في ألا يؤدي ذلك إلى اندفاع إلى إجراء تجارب جديدة من جانب دول نووية أخرى.

وفي أمريكا اللاتينية تعززت الديمقراطية والحرية. ويحدونا الأمل أنه عن طريق ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير ستتححر أمريكا اللاتينية من الاستثناءات المتبقية.

إن حالة هايتي تبعث على القلق الخاص. إن احترام الديمقراطية والقيم الإنسانية دعامة أساسية للتعايش المتحضر. وتعتقد اكوادور أن العمل المشترك من جانب المجتمع الدولي يجب أن يشجع على ظهور مرحلة جديدة توفر لشعب هايتي بعض الضمانات الأساسية.

عبر تاريخ اكوادور أظهرت، بحق وبطريقة لا لبس فيها، روح السلم التي تتحلى بها. وبذلك الروح شاركت اكوادور في فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وما فتئت تدعم هذه البعثة وتوفر قواتها لعمليات أخرى من عمليات حفظ السلام.

إن انتشار عمليات حفظ السلام يؤكد الحاجة إلى القيام باستعراض دقيق للظروف التي أدت إلى قيام هذه العمليات والتي تنفذ في ظلها وحدود ولاية كل منها. وينبغي لهذه المنظمة أن تكون مثالا للتقشف في إدارة الأموال لتعزيز سلطتها الأدبية وفعاليتها.

وفي ضوء صلاتنا الخاصة بأمريكا اللاتينية تعلق اكوادور أهمية خاصة على علاقاتها بالبلدان المجاورة. وما فتئت حكومتنا تعزز وتوسع علاقاتها التقليدية بكولومبيا ومؤخرا تتطور هذه العلاقات بشكل يبشر بالخير.

وتجري عملية مماثلة بين حكومتي اكوادور وبيرو. وقد قدم رئيسا اكوادور وبيرو دلائل واضحة متكررة على تصميمهما السياسي على إحراز تقدم في عملية الحوار التي بدأت بين البلدين. هذه العملية ستمكننا من توفير مناخ الصداقة والثقة والتفاهم ومن تضييق الاختلافات في مواقفنا بشأن القضية الإقليمية. ويمكننا معا تحقيق خطوات كبيرة صوب تعزيز رفاه شعبينا. وفي الوقت الذي نتحرك فيه صوب التفاهم سنتمكن من التغلب على الاختلافات التي كانت زمتنا طويلا عقبة في طريق عصر جديد من التعايش المثمر.

إن حكومة اكوادور تشعر بالسرور والامتنان البالغ إذ تلاحظ مظاهر التأييد من بلدان كثيرة وبصفة خاصة

الاقتصادية الأوروبية على صادرات أمريكا اللاتينية من الموز.

إننا نشعر بقلق حيال النتائج التي ستمتخض عن جولة أوروغواي للمفاوضات التي تجري في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات"). ونحن بحاجة إلى آلية واضحة لمكافحة الحمائية. ولا بد من أن تنبثق تلك الآلية عن مفاوضات دولية حقيقية.

وبالنسبة لبلدان كثيرة، من بينها اكوادور بالتأكيد، لا يزال الدين الخارجي إحدى أشد المشاكل خطرا، مشكلة ليس فقط لها التأثير السلبي الأثقل في الميدان الاقتصادي ولكن أيضا في الميدان الاجتماعي وحتى الميدان السياسي. ويجب علينا أن نستعرض السياسات المالية للوكالات الائتمانية الدولية وأن نستكمل مواردها باستثمار خاص مباشر حتى لا يزد تدفق رأس المال من العالم النامي إلى البلدان المتقدمة النمو - كما يحدث حتى اليوم - عن مقدار المعونة أو الاستثمار الموجه إلى البلدان النامية.

إن التنظيم المتبصر والصحيح للبيئة والتنمية مهمة تشغلنا وتهمنا جميعا. ويجب علينا أن نعزز التنمية المستدامة التي تفي باحتياجات الإنسانية اليوم، وذلك دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة. إن مؤتمر ريو له أهمية بعيدة المدى، ومن الضروري تحقيق القرارات والالتزامات التي اتخذت هناك. وجدول أعمال القرن ٢١ وثيقة تاريخية تتطلب العزم السياسي من جانب الجميع إذا ما أردنا إنفاذه. وفي هذا الصدد من الضروري إنشاء ودعم المصادر المالية.

وفي سياق الأمن الدولي من الأهمية الحيوية أن يتم الامتثال بدقة لجميع الاتفاقات الدولية التي أبرمت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تعزز نظم التفتيش لمنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية ونعرب عن قلقنا إزاء عدم الامتثال للقرارات المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية ونحث حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تهتم بالمطالب العادلة للمجتمع الدولي.

واليوم علمت بقلق كبير باحتمال خرق التعهد بوقف التجارب النووية من جانب جمهورية الصين الشعبية. وإذا ما تأكدت هذه المعلومات فإنها ستمثل نكسة خطيرة في عمليات الوقف المؤقت للتجارب

نحو كاف بالمصالح الرئيسية للبلدين في منطقة الأمازون وأن تحددها في خطط تأخذ في الاعتبار الحقوق الفردية والمشاركة، وأن تعزز إمكانيات البلدين وتهيئ الظروف التي توضح أهمية شبكة نهر رئيسية ومنطقة يجب أن تحافظ كل البلدان المشاطئة عليها وتعززها من أجل التنمية في الوقت الراهن وكذلك رفاهة شعوبنا في المستقبل.

وبروح الحوار الصريح والبناء هذه قبل الرئيس سيكستو دوران بالين الدعوة الكريمة التي وجهها إليه الرئيس البرتو فوجيموري لزيارة بيرو. ويعمل وزير خارجية إكوادور مع السلطات في هذا البلد الصديق للإعداد لهذه البعثة حتى يتحقق لها أكبر قدر من النجاح الممكن.

وقبل أيام قليلة رحب العالم بحرارة بتصافح رجلين شجاعين اختارا السلم والتفاهم، وأود أن أشيد، نيابة عن إكوادور، برئيس الحكومة اسحاق رابين والرئيس ياسر عرفات. وإنني لوائح أن هذه الإيماءة، هذا الحدث التاريخي، ليسا بداية لعلاقة صعبة ولكنها تبشر بالخير تهدف إلى كفالة التفاهم والتعاون بين الشعبين فحسب، ولكنهما أيضا إشارة، إشارة العصر، للعديد من الشعوب الأخرى التي يتعين عليها أن تسير على طريق السلم والتفاهم الشاق.

ولهذا السبب، كان الرئيس كلينتون على حق تماما في ذلك الصباح التاريخي عندما قال:

"نحن نعرف أن الطريق الذي ينتظرنا صعب. فلكل سلم أعداؤه - أعداؤه الذين يفضلون دوما مواقف الكراهية السهلة على مهمة المصالحة الصعبة".

وإكوادور تؤمن بالسلم وتثق بالسلم والتفاهم. ومن ثم، أود أن أعلن تأييدي لكلمات الكاردينال أنتونيو ساموري، مندوب القاصد الرسولي في الوساطة البابوية بين البلدين الشقيقين، الأرجنتين وشيلي، الواردة في الخطاب الذي ألقاه لدى التوقيع في مونتيفيديو على الالتزام بين البلدين وهي:

"أقول لكم جميعا، أنتم المسيحيون، وأنتم المؤمنون والرجال ذوو النية الحسنة: لا تخشوا الخيار السلمي ولا تخشوا التعاليم السلمية. إن التطلع للسلم لن يخيب الآمال. وإن السعي لتحقيق السلم الذي يستلهم البر، الذي لا يفشل أبدا، سيؤتي بالثمار. والسلم سيكون آخر

البلدان الأمريكية، للحوار الذي نجريه مع بيرو. وقد رنا أيضا الرسالة التي وجهها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى الرئيس سيكستو دوران بالين والرئيس البرتو فوجيموري بمناسبة اجتماعهما في باهيا دي كاراكاس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

إن إكوادور بتقاليدها ونزعتها بلد محب للسلم وترى أن الطريق السليم الوحيد للتغلب على الاختلافات الإقليمية القائمة بينها وبين بيرو هو التسوية السلمية للمنازعات. وأحد الخيارات في هذا الصدد هو تحكيم قداسة البابا المؤهل تماما لهذا العمل بفضل سلطته الأدبية الرفيعة وتفانيه الدائم للتفاهم والوثام بين الشعوب. ولهذا السبب إن الرئيس الدستوري لإكوادور، سيكستو دوران بالين، وهو يتكلم من فوق هذه المنصة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، كرر ذكر المبادرة التي قدمها الرئيس الإكوادوري السابق رودريغو بورخا في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بشأن تحكيم الكرسي الرسولي.

واستجابة لهذه المبادرة، وتمشيا مع روح الحوار التي ابقيت وتأكدت بين البلدين اقترح رئيس بيرو أن يشارك الكرسي الرسولي، في هذا الحوار عن طريق وساطة خبير مستشار يقدم رأيه من وجهة نظر ذلك البلد الجار والصديق بشأن "نزاعات الحدود" مع إكوادور.

لدينا الآن اقتراحان واضحان في نطاقهما وفي مضمونهما: من ناحية واحدة التحكيم، ومن ناحية أخرى مساعدة خبير مستشار. ولكن الاقتراحين يتفقان في الاعتراف بالمساعدة الكبيرة التي يقدمها البابا الذي ما فتئ على مسار التاريخ يعمل على نحو تقليدي من أجل إقامة العلاقات الودية والتفاهم بين الشعوب. تبرز هذه الاختلافات وهذان الاقتراحان المختلفان الحاجة إلى دعم عملية الحوار بين البلدين والمحافظة عليها. إن إكوادور تلتزم التزاما صادقا بتلك العملية ليس فقط من أجل إيجاد الحل الأكثر انصافا وواقعية وكرامة للمشكلة، ولكن أيضا بغية الاستجابة على نحو سليم لجميع الامكانيات للإجراءات المتممة والتعاون والمساعي المشتركة التي يمكن وينبغي لهذين البلدين توخيها لضمان التنمية والتكامل والرفاه لشعبيهما.

وهكذا لن تفرق بعد الحدود بيننا، وإن الحدود ستصبح نقاط تلاق، ونقاطا تبشر بالتعاون على نطاق واسع وبإمكانيات هائلة. وينطبق ذلك على المنطقة البحرية التي نتشاطرها. وهو أمل الشعبين، وعلى وجه الخصوص أمل الشعبين في جنوب إكوادور وشمال بيرو. ويجب أن ينطبق ذلك أيضا على اجتماع نهر الأمازون للمصالحة التاريخية بين أمتينا التي يجب أن تضي على

كلمة في التاريخ".

الدوليين والنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن التحديات الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية تستلزم حشد المجتمع الدولي لإرادته واستخدام خياله للتغلب عليها.

إن اختفاء التنافس الأيديولوجي الشديد بين الشرق والغرب قد خلف إحساسا بالرزانة وأدى إلى تحسين العلاقات بين الدول. وأدى أيضا إلى التخفيف من حدة التوترات وإلى تحقيق تقدم كبير في مجال نزع السلاح مما يتيح الفرص لتوجيه موارد ضخمة للأغراض السلمية.

ومع ذلك لا يعني السلم والأمن مجرد عدم وجود حرب أو التهديد بحرب؛ إنهما يعنيان عدم وجود الظروف التي تهدد الاستمتاع بالحياة والوثام الاجتماعي. والفرصة متاحة الآن أمام الأمم المتحدة لتنفيذ على الوجه الكامل نظام الأمن المتوخى في الميثاق. ويقوم هذا النظام على مبدئي التسوية السلمية للمنازعات، والسعي الجماعي إلى السلم الدولي وإلى الحفاظ على الأمن العالمي. ومما لا يقل أهمية أن الفرصة متاحة للعالم لإقامة دعائم السلام بمعالجة مصادر النزعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإيكولوجية.

والحرب الوحشية في البوسنة، وتدمير الصومال، والحرب الأهلية الطويلة في أنغولا وغيرها تؤكد عدم جدوى استعمال القوة كوسيلة لحل النزاعات.

إن التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (استارت الأولى) من جانب حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وتوقيعهما على اتفاقات استارت الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ تطوران هامان في مجال نزع السلاح. وتقع المسؤولية الأولى من نزع السلاح النووي على عاتق الدول التي تمتلك ترسانات نووية. ومع ذلك تعتقد كينيا اعتقادا راسخا بوجود مشاركة المجتمع الدولي ككل واسهامه في التدابير التي تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل.

وخلافا للتوقعات، لم يفسح انهيار النظام العالمي ذي القطبين الطريق أمام نظام جديد يسود فيه السلم والديمقراطية وتحسن فيه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. فقد جاء النظام الوليد بتحديات جديدة ونهج جديدة لحل المشاكل. يجب علينا، بصفتنا أعضاء في أسرة الأمم المتحدة، أن نضاعف جهودنا بتصميم

وإزاء هذه الخلفية، وبغية بذل هذه الجهود وضمان فعاليتها في مناخ صحي من الوثام والتفاهم الصادقين، أغتنم هذه الفرصة واقترح رسميا من فوق هذا المنبر على حكومة بيرو أن نعد، إذ نعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه البلدان وفقا للعديد من الصكوك الدولية القائمة وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة - وعدا شريفا بألا نلجأ في علاقاتنا المتبادلة إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وهذا الالتزام الرسمي من شأنه أن يؤكد الالتزام القانوني الأساسي، وأن يصبح وسيلة اضافية ناجعة للنهوض بالثقة المتبادلة، وأن يكون إطارا سليما للحوار المتواصل على طريق السلم والتفاهم من أجل تحقيق تسوية منصفة ومشركة ودائمة بين البلدين في أقرب وقت ممكن.

السيد موسيوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي أن أغتنم بداية هذه الفرصة لأتقدم بتعازي الصادقة ومواساتي القلبية إلى وفد الهند وحكومته وشعبه في أعقاب كارثة الزلزال، الذي أودى بحياة الآلاف من البشر ودمر العديد من القرى. ونحن نشاطر شعب الهند هذه اللحظة المؤلمة والمفجعة.

وأود أن أنضم إلى الممثلين الذين تقدموا بالفعل بالتعازي إلى السيد إنسانالي، ممثل غيانا، على انتخابه بإجماع الأصوات رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعين، وإن انتخابه لشغل هذا المنصب الرفيع ليدل على ثقة الدول الأعضاء به وعلى احترامها لبلده، غيانا. ونحن لواثقون أن مداولاتنا في هذه الدورة ستحقق تحت إدارته الحكمة النتائج المرجوة.

وأود أن أشيد أيضا بسلف السيد إنسانالي، السيد ستويان غانيف، ممثل بلغاريا على إدارته الدورة السابعة والأربعين التي اختتمت بالنجاح.

ونشيد أيضا بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على إدارته الماهرة والناجعة للمنظمة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتعازي إلى الأعضاء الذين قبلوا في المنظمة خلال العام الماضي. إن قبولهم يعزز مثل العالمية الأعلى للأمم المتحدة. ونحن نؤكد لهم استعدادنا للعمل الوثيق معهم في جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء عالم أفضل.

لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصة لا سابقة لها لزيادة التعاون الدولي بغية تحقيق السلم والأمن

والوطنية والإدارة المدنية في جميع أنحاء البلد، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٨١٤ (١٩٩٣). وهذا يتطلب تطوير الحوار بين موظفي الأمم المتحدة في الصومال والجمهور الصومالي العام بصفته عنصرا أساسيا في بناء الثقة لتيسير المصالحة بين مختلف المجموعات.

يبلغ طول الحدود بين كينيا والصومال ٨٠٠ كيلومتر. وتعرض كينيا تعرضا شديدا، بمختلف الصور، للمشكلة الصومالية. فالصومال بلد شقيق تربطنا به علاقات أسرية، بالإضافة إلى الصلات الإثنية والثقافية. وقد ترك التدفق الغزير للاجئين الصوماليين إلى كينيا أثارا مدمرة على أكثر مناطق البلد ضعفا من الناحية البيئية. وتعرض منطقة الحدود لتدمير بيئي شديد نتيجة للتقطيع المفرط للأشجار لأغراض البناء والتدفئة. وهناك ضغط يتجاوز الحد على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية من جراء الإسراف في استعمالها وتحميلها بما يفوق طاقتها.

ومن أخطر الأمور أن شعبنا وموظفي الأمن لدينا يتعرضون لأعمال اللصوصية التي تقوم بها عصابات مسلحة تعبر إلى كينيا من الصومال مما يؤدي إلى القلقة في منطقة الحدود. وما زالت هجمات قطاع الطرق تؤدي بأرواح المدنيين وموظفي الأمن بمعدلات مرتفعة لا يمكن السكوت عنها. وقد راح ضحية هذه الهجمات عدد ضخم من الماشية وكميات هائلة من الممتلكات الأخرى.

ومع استعادة السلم في الصومال، فإننا نتعاون مع مكتب مفوضي الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل الإسراع بالإعادة الطوعية للاجئين إلى الوطن. ونطلب في نفس الوقت من الأمم المتحدة والجهات المانحة أن تساعد كينيا ببرامج لإصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وتجديد النظام الأيكولوجي في المنطقة.

ونطلب أيضا من الأمين العام أن يدعم دوريات عملية الأمم المتحدة في الصومال بطول الجانب الصومالي من الحدود بغية استكمال جهود موظفي الأمن الكينيين على جانبا. ونرى أن الجهود الأمنية المشتركة ستخفض بقدر كبير تدفق العصابات المسلحة والأفراد المسلحين إلى كينيا.

والسودان بلد مجاور آخر يعاني منذ وقت طويل من الصراع الأهلي المدمر. وتسبب هذه المشكلة قلقا شديدا ليس للبلدان المجاورة فحسب، بل لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة أيضا. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم على وجه السرعة الجهود الإقليمية

وبصيرة لكي نوازن المصالح العاجلة والطويلة الأمد أثناء نضالنا في سبيل إرساء النظام الجديد.

وتواجهنا في كثير من أنحاء العالم تأكيدات للقومية تقتزن بمطالبات إقليمية. وكما يقول الأمين العام في تقريره، خطة للسلام،

"يهدد الصراع العرقي أو الديني أو الاجتماعي أو الثقافي أو اللغوي استقرار لدول". (A/47/277، الفقرة ١١)

وتؤيد كينيا فحوى خطة للسلام كما وضعت أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، وسيعتمد على أساسها مشروع قرار في هذه الدورة. وعند وضع خطة للسلام يجب مراعاة مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

سيوسع النهج الجديد ويعمق دور الأمم المتحدة في تعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية وصيانة السلم والأمن. وفي هذا السياق، تحث كينيا على الاستخدام الكامل لطاقة محكمة العدل الدولية في الفصل في النزاعات بين الدول بصفتها وسيلة ممكنة لحل الصراعات تتميز بالوضوح وكفاءة التكاليف.

إن قضية الصومال مقلقة بصفة خاصة. ونعتقد اعتقادا جازما أن الاحتفاظ بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال أمر حيوي بالنسبة للسعي وراء السلم والأمن في ذلك البلد. ونلاحظ بارتياح ما جاء في تقرير الأمين العام من أنه بالرغم من حوادث العنف العديدة في مقديشو، هناك تقدم في الحالة العامة، بما في ذلك القضاء على المجاعة وإنشاء عدد كبير من المجالس المحلية وفتح المدارس واستئناف الحياة العادية في معظم أنحاء البلد.

ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ٨٦٥ (١٩٩٣) في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي يدعو بموجبه المجلس الأمين العام، بين جملة أمور، إلى التشاور مع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية حول وسائل مواصلة تنشيط عملية المصالحة من جديد. ونعتقد أنه يمكن لمبادرات السلم الإقليمية أن تكمل بفعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل تيسير عملية المصالحة بين كل المجموعات في الصومال.

وتعطى الأولوية القصوى لمساعدة شعب الصومال على دفع عملية المصالحة الوطنية إلى الأمام والنهوض والتعجيل بإعادة إنشاء المؤسسات الإقليمية

اتفاق جزيرة غفرنرز المعني بإعادة حكومة منتخبة ديمقراطيا إلى هايتي، والتقدم صوب إرساء سلم دائم في السلفادور.

وتقنعنا تجربة الصومال والصراعات الإقليمية الأخرى بأن هناك حاجة ماسة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بإعادة تقييم النظم الحالية للرصد الدولي لانتاج الأسلحة التقليدية والاتجار فيها. فتوفر الأسلحة التقليدية المهلكة يشكل أهم عامل في إطالة الصراعات الإقليمية والأهلية.

ومع تزايد مسؤوليات الأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها، يجب أن تعاد هيكلتها وانعاشها لكي تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال. ويجب أن تزود أيضا بالموارد الكافية. والمهام التي تنتظر الأمم المتحدة تتطلب التسخير التام والواجب لطاقة واهتمام كل عنصر من عناصرها.

ويجب أن تمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بدورها الكامل في القرارات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وهناك حاجة إلى إيجاد علاقة متوازنة بين الجمعية والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وكفالة المسؤولية المنطقية للأجهزة الرئيسية، وبخاصة مجلس الأمن.

ويجب أيضا إصلاح مجلس الأمن بحيث تكون عملية اتخاذه للقرارات أكثر وضوحا وتمثيلا وديمقراطية، في نفس الوقت الذي تكفل فيه فعاليته.

إن عملية إعادة الهيكلة والإنعاش الجارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما ستعزز المجلس وتمكنه من الاضطلاع بدور مركزي في توفير توصيات السياسة للجمعية العامة. وبالمثل يجب أن تكون الجهود الجارية لإعادة هيكلة الأمانة متوازنة وأن تولي الأولوية الواجبة للشواغل الخاصة بالتنمية. ويجب أن تزود الأنشطة التشغيلية للمنظمة بالموارد الكافية على أساس دائم لتمكينها من النهوض بفعالية بالتقدم الاجتماعي الاقتصادي وفقا لميثاقها.

لقد أصبحت عمليات حفظ السلم من أكثر أدوات المنظمة استخداما وقبولا، ولا سيما في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد اضطلعت هذه العمليات على نحو متزايد بمهام ومسؤوليات جديدة وأشد اتساعا. ويسر كينيا أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بعمليات حفظ السلام.

التي تبذل حاليا وفي مقدمتها جهود الرؤساء يوري موسيفيني رئيس أوغندا، وأفويركي رئيس أريتريا، وزيناوي رئيس اثيوبيا، برئاسة الرئيس دانيال آراب موي رئيس كينيا. وناشد جميع الأطراف المشتركة في الصراع أن تتحلى بالمرونة في البحث عن حل عادل ودائم.

وفي المناطق الأخرى من قارتنا، تسفر الجهود المبدولة لإيجاد حلول للصراعات الإثنية وغيرها عن اتجاهات مشجعة. ونحن على ثقة من أن شعوب موزامبيق ورواندا وليبيريا ستحقق أحلامها في السلام عن طريق عملية الحوار. واضطلاع الأمم المتحدة بدور أكبر في عملية السلم في رواندا أمر في محله في المرحلة الحالية. ومن الضروري أن تمتثل جميع الأطراف لاتفاقات السلام التي وقعت في تلك البلدان، وأن تتولى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والهيئات الإقليمية مددا بالمعونة الفعالة، وأن تقدم لها البلدان الصديقة المساعدات السخية.

إن الحالة في أنغولا مقلقة للغاية. لقد كان من المستطاع بسهولة تفادي سفك الدماء الجاري الآن لو كانت قيادة يونيتا قبلت قرار الشعب في الانتخابات. وناشد يونيتا أن توافق على إجراء حوار لإيجاد حل سياسي سلمي، مع الوساطة والتأييد الزائد من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومقدمي اتفاقات السلام.

ونشعر بالارتياح الكبير للتطورات التي تحدث في جنوب افريقيا. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتأسيس مجلس تنفيذي انتقالي وتحديد موعد لإجراء أول انتخابات ديمقراطية يمهّدان الطريق لإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا عرقية حقا. ونؤيد النداء الذي طالب فيه مؤخرا السيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، بإزالة جميع الجزاءات الدبلوماسية والاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا.

والاتفاق البالغ الأهمية الذي عقد مؤخرا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يمثل نقطة تحول في عملية البحث عن حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، وحقا لمشكلة الشرق الأوسط. وتشجعنا التأكيدات بأن هذه هي الخطوة الملموسة الأولى صوب إقامة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل. ونتمنى للشعبين الفلسطيني والاسرائيلي التعايش السلمي والسعيد.

وفي ميدان آخر، نرحب بنجاح الانتخابات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة في كمبوديا، وإبرام

على ضرورة أن يغتنم المجتمع الدولي الفرصة التي هيأتها التغيرات الايجابية الحاصلة في القارة وأن يمد أفريقيا بالدعم الحقيقي لكي تصبح المكاسب التي حققتها الاصلاحات الاقتصادية والديمقراطية قابلة للاستدامة.

وفي الوقت ذاته يجدر بالبلدان الافريقية أن تواصل تعزيز جهودها للاندماج الاقليمي داخل الهيئات الاقليمية المنشأة بالفعل، مثل منطقة التجارة التفضيلية في بلدان شرق افريقيا والجنوب الافريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية في القرن الافريقي، والجهود الجارية لإنعاش التعاون في شرقي افريقيا.

إن تجربتنا في كينيا في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي هي أن الاصلاحات تتأصل فيها آثار سلبية قصيرة الأجل، ولا سيما على أفراد المجتمع الفقراء والضعفاء. وهذه تتضمن انهيار قوتها الشرائية بفضل تحرير الأسعار، وفقدان الوظائف عن طريق تقليل القوة البشرية في القطاع العام، وتخفيض الإنفاق الحكومي على خدمات اجتماعية أساسية كالصحة والتعليم وغيرهما من الهياكل الأساسية. ولهذا تحتاج المجتمعات المانحة إلى موازنة شروط الاعانات مع الوقائع الاجتماعية الاقتصادية القائمة في البلدان المطبقة لبرامج التكيف الهيكلي، وخصوصا بمعالجة الأبعاد الاجتماعية لهذه البرامج من الناحية الإنسانية وبطريقة ملموسة.

إن جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين يلزم المجتمع الدولي بتنفيذ التدابير المتضافرة والفعالة لدعم الجهود الافريقية في عملية الاصلاحات الاقتصادية والتنمية. وسيتوقف نجاح تنفيذ البرامج في المقام الأول على جهود البلدان الافريقية ذاتها، وثانياً على الموارد التي ستدعمها من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ومما يقلقنا أن هذه الموارد تنقلص بسبب التحول وما يبدو أنه فك حادق للارتباط بافريقيا.

إن الديون الخارجية الحادة على البلدان الافريقية والعبء الثقيل الذي لا يطاق لخدمة تلك الديون من المسائل التي تحتاج إلى القيام بإجراء محدد بالنسبة إليها. وعبء خدمة المديونية يعترض من القارة ما يزيد عن ١٠ بلايين دولار سنوياً، مما يحول الموارد التي تمس الحاجة إليها للاستثمار والتخفيف من الفقر.

وفيما يتصل بالتجارة يبعث على الرضى أن

فلقد أسهمنا بأفراد من الجيش والشرطة في العديد من عمليات حفظ السلام على النطاق العالمي. والزيادة الهائلة في عدد ونطاق عمليات حفظ السلام تستدعي تعزيز قدرة الأمانة العامة على إدارة هذه العمليات الواسعة النطاق وكذلك استعداد الدول الأعضاء لتمويل العمليات.

وفي هذا الصدد، إن الشواغل الخطيرة التي أعرب عنها الأمين العام ونداءاته العاجلة للدول الأعضاء بدفع المتأخرات من الإسهامات يجب أن تلقى استجابة محددة وسريعة من جميع أعضاء هذه المنظمة. وصيغة توزيع الاسهامات يجدر بها أن تجسد المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن وغيرهما من البلدان المتقدمة النمو وأن تأخذ في الاعتبار القدرات المحدودة نسبياً للبلدان النامية. وأقر بأن التغير المؤثر في صيغة الاسهامات قد يزيد من تعقيد مشكلة المتأخرات. إن إنشاء الصندوق الاحتياطي لحفظ السلام من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً صوب جعل عمليات حفظ السلام أشد كفاءة. وفي هذا الصدد، ستعتمد الاستجابة المؤاتية والفعالة من جانب الأمم المتحدة اعتماداً كبيراً على توفر الموارد الكافية، على الأقل في المراحل الأولية، للتعويض عن الوقت الحرج الضائع في المفاوضات الخاصة بتمويل عمليات حفظ السلام. ومن المهم أيضاً وضع صيغة لإرساء أساس مالي أكثر قابلية للتنبؤ به لعمليات حفظ السلام.

إن الشك السائد في الاقتصاد العالمي اليوم يسبب قلقاً خطيراً. والنمو غير الكافي في البلدان المتقدمة النمو قد أسهم في خلق ظروف خارجية غير مؤاتية تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان النامية. وهذه تتضمن ضغوطاً مجددة لتزايد الحمائية، وهبوط أسعار السلع الأساسية وتدهور التدفقات المالية، في جملة ظروف أخرى. وعلى الرغم من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية البعيدة الأثر التي قامت بها معظم البلدان الافريقية في الأعوام الثلاثة الماضية لاتزال الحالة قاسية، لأن المنطقة ما برحت تعاني من النمو الاقتصادي الذي يقل عن ٢ في المائة. ومالم يجر عكس مسار الاتجاهات الحالية فإنها تهدد بزيادة تهميش مشاركة البلدان الافريقية في الاقتصاد العالمي.

إن تحرير الاقتصادات الافريقية والعمل الشاق الذي اضطلعت به الشعوب الافريقية لا يكفيان وحدهما لتغيير الحالة الاجتماعية الاقتصادية في افريقيا. فالقارة لا تلعب اللعبة الاقتصادية الدولية مع القارات الأخرى على نفس المستوى. وعليه فإننا نود أن نؤكد

من الاجتماعات بناء على مبادرة من المنظمة خارج مقرها. وكينيا بصفتها بلدا مضيفا ستواصل توفير جميع المساعدات اللازمة للبرنامج لتمكينه من الاضطلاع بدوره المركزي والصحيح حقا.

وبما أن أمانة الأمم المتحدة تمر بعملية إعادة الهيكلة، يجدر بنا أن نفكر في ولايات مختلف الوكالات والهيئات بغية تجنب احتمال فقدان الهدف الأصلي. إن كينيا تشعر بالقلق لأن دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومقره في نيروبي، آخذ في التضاؤل نتيجة التأخير الذي لا موجب له في شغل منصب المدير التنفيذي، بالرغم من الشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. إن شغل المنصب من شأنه أن يقدم الزخم المطلوب لأمانة الموئل.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد بورسو (غرينادا).

بالنسبة للمسائل الاجتماعية أود أنؤكد للأعضاء تعاوننا مع المجتمع الدولي في العمل التحضيري للمؤتمر القادم المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في العام القادم؛ والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي سيعقد أيضا في ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في ١٩٩٥. ونحن بحاجة إلى تسخير جميع طاقاتنا في الأعمال التحضيرية لهذه المؤتمرات حتي نكمل تحقيق أهدافها المرجوة.

وختاما، ينبغي للمجتمع الدولي، من خلال هذه الجمعية، ان يبذل كل جهد لمواجهة هذه التحديات وتحديات كثيرة غيرها لم تنشأ بعد. واننا ندين للذرية وللأجيال المقبلة أن نبقى على هذا العالم مكانا أفضل للعيش فيه. وليست لدينا أية أعذار أو أسباب لعدم القيام بذلك. وإذا لم نقم بذلك فسيصدر التاريخ حكما قاسيا علينا. وفي هذا المسعى ينبغي لخلافاتنا أن تقوينا بدلا من أن تضعفنا، ففي الوحدة تكمن القوة. وكما قال رئيسنا المحبوب، فخامة السيد دانيال تيرواتيشتش آراب موي، إن المحبة والسلم والوحدة هي دعائم التنمية والتقدم.

السيد شيهمورادوف (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود بداية أن أتوجه بالتهنئة إلى الرئيس على توليه هذا المنصب الهام في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

أود كذلك أن أعرب عن امتناني لتمكيني من الامتثال لتعليمات رئيس تركمانستان السيد نيازوف، والشعب التركماني بأسره لدى التكلم أمام المجتمع

نلاحظ أن المفاوضات المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") قد استؤنفت بعد ستة أشهر من الجمود. بيد أننا نؤكد على أن نتيجة المفاوضات لابد أن تكون متوازنة حتى تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الفقيرة.

لقد كان المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المعقود في فيينا بالنمسا في حزيران/يونيه من هذا العام حدا فاصلا هاما للمجتمع الدولي بشأن مسألة حقوق الانسان الهامة. فلقد أكد هذا المؤتمر على أن حقوق الانسان متكافئة وكل لا يتجزأ. واعترف بالتنمية بصفتها من حقوق الانسان الأساسية. إن الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان تسير يدا بيد، لأن التجربة أظهرت أنه من الصعب كفالة بعض الحقوق الأساسية، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في حالات الفقر المدقع.

وكما أكدت في بياني في ذلك المؤتمر، فإن المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الانسان القائمة بالفعل تحتاج إلى تعزيز. وفي الوقت ذاته تتطلب البلدان النامية الدعم والعون لتعزيز مؤسساتها المحلية وبناء أسس قوية لحكم القانون وإقامة العدالة.

ومنذ مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، ركزت الحكومات والوكالات الدولية انتباهها على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والاجتماع المضموني الأول للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، المعقود في حزيران/يونيه من هذا العام، أحرز تقدما ملموسا في اتخاذ قرارات حاسمة بشأن برنامج العمل. وترحب كينيا بالتقدم المحرز صوب كفالة فعالية المرفق البيئي العالمي كأداة هامة لتمويل التكاليف المتزايدة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. بيد أننا نشعر بالقلق لأن الموارد المالية الكافية لتنفيذ البرنامج لم ترق إلى مستوى توقعاتنا. وفيما يتصل بالترتيبات المؤسسية، في الوقت الذي تؤيد فيه كينيا الولاية المناطة باللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لرصد التقدم الذي تحقق في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يجب أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاضطلاع بدور مركزي بفضل التجربة والخبرات التي اكتسبها على مر السنين في مجال البيئة. ولهذا لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتمكينه من المشاركة الفعالة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وبالتالي يجب الاستخدام التام لمرافق المؤتمر في مقر البرنامج في نيروبي. فليس من السليم اقتصاديا ولا مما يتماشى مع هدف تعزيز البرنامج أن يعقد العديد

ومن أجل تحقيق اصلاحات واسعة النطاق للنظام السياسي والاقتصادي في تركمانستان، فقد تم اعتماد برنامج "١٠ سنوات من الاستقرار". فما هي مهام هذا البرنامج؟ أولاً وقبل كل شيء، ابعاد الاقتصاد عن فكرة ملكية الدولة، وخصوصاً الانتقال به من اقتصاد يقوم على المواد الغذائية وانتاجها إلى اقتصاد لانتاج منتجات جاهزة. وثانياً، تشكيل حياة سياسية واقتصادية واجتماعية وروحية وثقافية للدولة، دون النظام السيء الصيت - الموروث من الماضي - القائم على الاضطلاع بأدوار منتهية سلفاً. ثالثاً، إنشاء وتطوير المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء نظام متعدد الأحزاب. وإزاء خلفية هذه العمليات نرى النفسية الاجتماعية وقد تحولت، بعيداً عن اللامبالاة السياسية وانعدام الحس بالمسؤولية.

وفي هذا الصدد نحاول انتهاج سياسة من شأنها تعزيز قدرتنا على تجنب حدوث الفوضى والانحيار في جميع قطاعات المجتمع والاقتدار إلى الوئام الاجتماعي. وليس هذا بالأمر اليسير. إن شعب تركمانستان بحاجة إلى الوحدة والتضامن. بيد أن ذلك يعطينا الأمل بالمستقبل. فالاتجاه العملي سيكون ضاراً في مجال التغلب على الصعوبات التي نواجهها في اقامة المعايير الرئيسية للسياسة الخارجية الحالية لتركمانستان. وفي حل هذه المشاكل الاقتصادية نقدم لشركائنا الأجانب التعاون العملي دون أية أهواء أيديولوجية أو سياسية، وقد وجدنا تهماً في كل مكان. والنتيجة المنطقية لهذا التطور قد أدت بنا إلى صياغة مفهوم للسياسة الخارجية هو مفهوم الحياد الايجابي، الذي يتماشى مع المصالح الوطنية لدولتنا ومصصلحة صون السلم والاستقرار في المنطقة.

وفي مجال حل المشاكل العسكرية نهتدي بمركزنا المحايد، الذي ينبغ من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاعتراف بسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. ومن المعروف جيداً أن مفهوم عدم التدخل قد يكون في بعض الأحيان موضع شك أو مرفوضاً. غير أننا نرى أن دولة مستقلة جديدة في أوروبا وآسيا تحتاج أيضاً إلى ظروف معينة لحل مشاكلها الداخلية بطريقة سلمية بغية تحقيق الهدوء المدني وبغية ايجاد حلول توفيقية ضرورية. ومن الواضح أنه استناداً إلى القوة العسكرية لا يمكننا تحقيق التنمية والتقدم بالمعنى الأوسع للكلمة. وعلينا أن نبتعد عن تدويل المشاكل الداخلية لمختلف الدول عن طريق القوة العسكرية. وفي الوقت نفسه ندعم تدابير حفظ السلم التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

الدولي. تسود حالة فريدة العالم اليوم. لقد تم اندثار المعسكرين المتخاصمين، وأزلنا فعلاً المشكلة الأشد الحاحاً المتمثلة بالصراع النووي العالمي. علاوة على ذلك، إن تخلصنا من النير الأيديولوجي قد حررنا من الصراعات والتناقضات الداخلية. وكما قال علماء السياسة عقب انتهاء المواجهة بين الكتلتين أن لدينا الآن مشاكل ملحة في جدول الأعمال العالمي - فهناك صراعات إقليمية وداخلية جديدة ودموية، لا تقل في خطورتها على العالم عن المواجهة العالمية.

فما هي أسباب انفجار العداوات والصراعات التي يبدو أن لا مجال لسبر أغوارها. نعتقد أن الجواب على هذا السؤال يمكن أن نجده في عدم توافر البراغمية السياسية وفي العجز عن فهم الوقائع. ومن الأسباب الرئيسية لذلك فقدان الثقافة السياسية العميقة وضبط النفس، والرغبة في عمل كل شيء دفعة واحدة. إلا أنه ليست هناك أية معجزات. اننا بحاجة إلى الشجاعة السياسية، التي أبداهها رئيس تركمانستان، لكي نتجنب مآزق القرارات غير الواقعية التي قد تؤدي، بعبارة ملطفة، إلى خيبة الأمل الاجتماعية.

فمنذ الأيام الأولى لوجودنا المستقل وجدت تركمانستان نفسها في مواجهة مجموعة كاملة من المشاكل الصعبة والفريدة التي حددتها السمات الخاصة لعملية اقامة الدولة. إن إعلان سيادتها واستقلالها ليس سوى نقطة البداية لعملية طويلة تؤدي إلى إقامة نظام سياسي فعال، واقتصاد وطني قوي وهيكل اجتماعي قادر على أداء مهامه. ولهذا نحن بحاجة أساساً ليس إلى مجرد الاصلاحات بل بحاجة إلى إعادة توجيه كاملة للنظام السياسي والاقتصادي. وأود أنؤكد بوجه خاص على هذا الجانب، لأنه في الوقت نفسه سيكون من الضروري إجراء إصلاحات بالغة الصعوبة في مجالات أخرى أيضاً.

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي لشعبنا قد أعيق على مدى سبعة عقود طويلة. ونتيجة لذلك، فقد الناس فكرة الملكية الخاصة، وأصبحت طرق تفكيرهم وأخلاقهم الاجتماعية مبتوتة عن الواقع. وهذا جانب هام، وينبغي ألا يغيب هذا عن أذهاننا لدى إنشاء دول جديدة تقوم على أساس قانوني جديد.

وفي الوقت الراهن، إن أهم ما يمتلكه مواطنو تركمانستان هو استقلالهم والفرصة لحل مشاكلهم على نحو مستقل. وربما يبدو هذا أمراً بديهياً، ولكن كما نرى، ومن بين مجموعة الأولويات بكاملها التي شكلتها حكومة بلادي، فإنه أكثرها استصواباً في ظل الظروف الراهنة السائدة في تركمانستان وفي المنطقة.

إن الموقع الطبيعي السياسي لتركمانستان - وبلدنا عضو في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي الوقت ذاته يرتبط بجذور تاريخية وثقافية عميقة بالشرقين الأوسط والأقصى - يتيح لنا، بالنظر إلى استقرار بلدنا، أن نلعب دورا بناء في تخطي الفجوة بين منطقتين رئيسيتين من مناطق العالم.

وأود أن أتكلم باختصار عن موقف تركمانستان إزاء كمنولث الدول المستقلة. إن تركمانستان تؤيد الكمنولث، وتؤيد تطوير العمليات التكاملية؛ لقد كانت تعارض في الماضي إنشاء أي شكل من النظم المركزية الجامدة ولكنها تؤيد حاليا تنسيق الهياكل.

ونرى أن بزوغ التشكيلات فوق الوطنية في الوقت الحاضر أدى إلى عرقلة عملية الاستقلال، كما أدى إلى العودة إلى النظام السابق القائم على اتخاذ القرار بالقوة. وفي الدول التي نشأت على إثر تفكك الاتحاد السوفياتي، نشهد حاليا احترام المصالح الوطنية وحدها، ونكاد نشهد بدايات عملية بناء العلاقات بين الدول على أسس جديدة مختلفة نوعيا. إن بناء الدولة في هذه البلدان مسألة صعبة، وهذه العملية ينبغي أن تحترم الخصائص الوطنية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية. وإذا أخذت كل هذه العوامل في الاعتبار، يصبح من المستحيل إيجاد هيكل تنسيقي صلب. وإن المحاولات الرامية إلى فرض المواقف بشكل غير طبيعي وفرض نمط موحد للتنمية على الدول المستقلة الجديدة لا يمكنها سوى الإضرار بالسيادة والمصالح الوطنية. وفي التحليل النهائي، إن مثل هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء مركز جديد.

ومن البداية الأولى، حاولت تركمانستان بنشاط أن تنمي علاقات مع بلدان كمنولث الدول المستقلة على أساس العلاقات الثنائية وأنماط مختلفة من الاتفاقات، نظرا لأن الكمنولث هو في المقام الأول آلية استشارية تتيح لنا الفرصة لتبادل الآراء والخبرة لوضع برامج العمل. ونشعر أن هذا النهج أكثر مرونة وبالتالي أكثر فعالية. وقد بينت التجربة - أن الاتفاقات في هذه المرحلة الحالية - وأؤكد، في هذه المرحلة الحالية الثنائية أساس يمكن التعويل الأكبر عليه لحل المشاكل حال ظهورها.

ونحن ننظر أحيانا كثيرة إلى مثال المجموعة الأوروبية، ومن المفترض أن الشيء نفسه يمكن أن يحدث في منطقتنا. وفي اعتقادي أن كل من يحاول أن يحقق ما أنجزته المجموعة الأوروبية على مدى أربعين سنة لا يأخذ في اعتباره بعض العوامل الأساسية، وأقصد نقطة البداية رفيعة المستوى لتوحيد أوروبا، والأساس السوقي المختلف تماما لاقتصاداتها وما

هذه هي العوامل التي تحدد رأينا في الأحداث في طاجيكستان. وأستطيع أن أقول إن موقفنا قد حظي بالدعم والتفهم لدى بلدان أخرى. لقد توصلنا إلى اتفاق مع القيادة الإيرانية بشأن إبرام اتفاق جديد، من أهم شروطه تحويل منطقة الحدود الممتدة مسافة ١٥٠٠ كيلومتر بين إيران وتركمانستان إلى حدود للسلم والتعاون. ونشارك على نحو نشط في حوار سياسي مع الحكومة المركزية لأفغانستان وكذلك مع سلطات المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية.

وهذه السياسة قد أسفرت عن نتائج إيجابية. وقمنا مؤخرا بالتوقيع على مذكرة ثلاثية الأطراف تتعلق بإنشاء سكة حديد تمتد من تركمانستان إلى باكستان وتمر عبر أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، ستشهد أفغانستان سكة الحديد الأولى والكبرى في تاريخها. ولذلك سنجعل من الممكن فتح منافذ إلى مرافئ المحيط الهندي عبر دول آسيا الوسطى وأوروبا.

وإذا أتكلم عن العلاقات مع جيراننا، يجب علينا التأكيد بصورة خاصة على دور روسيا في إنشاء تركمانستان مستقلة. إننا نفهم جيدا أن هذه العملية قد بدأت في روسيا واتخذت قيادتها زمام المبادرة فيها. إن قدرا كبيرا من التفهم على مستوى القيادة والاحترام التقليدي المتبادل بين شعبنا قد أقاما أساسا دائما لتطوير التعاون الثنائي الذي يعود بالنفع على الطرفين أساسه قواعد جديدة ومنصفة. وفي معرض هذا الحديث، أود أن أعلن من على هذه المنصة أن تركمانستان تؤيد جهود القيادة الروسية من أجل ترسيخ النظام وتهيئة الظروف لمواصلة الإصلاحات السياسية على نحو نشط والتفكيك التام للنظام الشمولي واستبداله بنظام يختاره الشعب.

وتركمانستان تنمي بنشاط علاقاتها مع تركيا والنمسا والمملكة المتحدة واندونيسيا وباكستان وماليزيا وألمانيا وفرنسا والأرجنتين وإيطاليا، وتجري حاليا حوارا بناء مع الولايات المتحدة. وقد أرست الزيارة التي قام بها مؤخرا الرئيس نيازوف لبلجيكا الأساس للتعاون الجديد بين تركمانستان وبلدان المجموعة الأوروبية وبين تركمانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونقوم أيضا بفتح عدد من سفارات تركمانستان في الخارج. وباختصار، يشارك بلدنا بنشاط في العلاقات الدولية.

ونؤيد الاتفاقات التي ستؤدي إلى انتهاء المواجهة وستجعل من الممكن إجراء حوار سلمي بناء. ومن بين هذه الاتفاقات نلاحظ بشعور من الرضا التغييرات الأخيرة في العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد وضعنا، مع صندوق النقد الدولي، برنامجا للتغييرات الاقتصادية الهيكلية، بما في ذلك عملية مرحلية. وابتداءً من ١ تشرين الأول/أكتوبر بدأنا في عملية تحرير واسع للأسعار بما في ذلك خطط للدخول في نظام الأسعار العالمي وهذا يتضمن أيضا أسعار الطاقة. وبإصدار المانات باعتبارها عملتنا بدأنا على طريق الخصخصة النشطة، التي تتضمن، أولا وقبل كل شيء مجال الخدمات في قطاع المشاريع المتوسطة الحجم والكبيرة. وسيتم هذا عن طريق بيع المشاريع في مزادات علنية وتوزيع الأسهم على العمال. ونأمل أن ننهي من عملية الخصخصة في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٥.

وأود أن أوضح أن برنامج الخصخصة ينفذ بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي. وبالإضافة إلى هذا اتخذت الحكومة تدابير لتحرير الأسعار من أجل تحرير التجارة. وسيجري إصدار تراخيص التصدير بغية احترام القواعد المضمنة بالأمن الوطني وحماية تراثنا الثقافي والفني. كما سنتخذ تدابير أخرى لحفز التجارة الدولية إلى أقصى حد وإزالة الحواجز الإدارية وزيادة فرص الوصول إلى السوق. وفي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، نعتزم أن نجعل دور الدولة أكثر تنظيما وانفتاحا وأن نخفض تخفيضا كبيرا من تدخلها في الأنشطة الاقتصادية.

ونرحب باهتمام الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمشاكلنا. وعلى الرغم من الصعوبات والمشاكل التي لم تحل بعد، حققت الجمهورية نجاحا كبيرا. وعلى مدى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٣، زاد الدخل الوطني في تركمانستان بنسبة ١١٢ في المائة. وما كان لهذا النمو أن يحدث بالنسبة لدول عديدة في حالة مماثلة. وفي غضون الفترة ذاتها زاد الانتاج الصناعي بنسبة ١١٦,٩ في المائة وزاد الانتاج الزراعي بنسبة ١٢٤ في المائة.

وكلما ازداد اقتصادنا قوة ازداد نسيج الحياة السياسية والاجتماعية في دولتنا صلابة. وفي الوقت ذاته، نرى أنه لا يمكن تصور التنمية الاقتصادية دون قيام بلدنا بالتطوير المطرد لمجتمع يعتبر فيه الفرد ومصالحه أهم الغايات. وبالنسبة لتركمانستان، التي خضعت على مدى سبعين سنة لنظام استبدادي صاحبه تنمية اجتماعية رجعية، يبقى تطوير الاقتصاد أساس سياسة دولتنا. وفي هذا السياق، إلى جانب أحداث دولية رئيسية وشيكة، مثل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة بأهدافه الثلاثة المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سيتناول مشاكل

يمكن أن نطلق عليه النفسية الأوروبية. ولا يتوفر لدينا أي عامل من هذه العوامل.

ومن المهم أن نتعرف على الحقيقة التي مفادها أنه إذا لم يكن بوسعنا التعويل على علاقاتنا المستقبلية، فلن يكون لكمونولث الدول المستقلة أي مستقبل. ونحن في تركمانستان نعتقد، وقد اعتقدنا دوما، أنه ينبغي التوصل إلى حل في إطار الكومنولث، وينبغي اعتماده بتوافق الآراء وينبغي أن يكون عريضا جدا ويقوم في المقام الأول على الجدوى الاقتصادية والاغراء الاقتصادي. ولن تكون هذه إلا الخطوة الأولى، ومن اللازم أن تتبعها خطوات أخرى على مستوى أعلى من التكامل.

ولكن من أجل القيام بهذا، يحتاج كمنولث الدول المستقلة والبلدان التي يتألف منها إلى فترة انتقالية من أجل وضع نهج مقبولة والتقييم الكافي للوقائع القائمة. وعبر سنتين من التنمية المستقلة، أنجزنا قدرا كبيرا من العمل في انشاء أساس قانوني للسوق. وقد وضعنا بالفعل الأساس والضمانات التي فتحت سوق تركمانستان أمام المستثمرين الأجانب والمشاريع الأجنبية. وفي تركمانستان فتحنا المجال أمام الملكية الخاصة، بما في ذلك ملكية الأراضي، وأنشأنا مناطق للتنمية الاقتصادية الحرة. والآن لدينا حالة سياسية مستقرة واتفاق اجتماعي. ان من المهم أن يكون المجتمع معدا نفسيا لتقبل العلاقات الاقتصادية الجديدة.

وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستطرح تركمانستان وحدة عملتها الوطنية الخاصة بها واسمها مانات. إذ أن استمرارنا في هذه المنطقة النقدية المشتركة المضطربة للغاية يعني فرض قيود على سيادة تركمانستان بل التخلي عن هذه السيادة في مجال صياغة سياستنا فيما يتصل بالأسعار والضرائب والميزانية والائتمان والسياسة النقدية. ولهذا السبب توجب على بلدنا أحيانا استيعاب بعض الخسائر الناشئة عن استمرار التضخم والأزمة الاقتصادية.

وقد ترتب على كل هذا نشوء الحاجة إلى إصدار عملتنا الخاصة. ونحن نعتقد أن سياستنا النقدية سترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية للدولار الأمريكي، ونعتزم أن نضمن، منذ وقت إصدارها، قابليتها للتحويل. ووفقا لتنبؤات الخبراء الدوليين وتقييماتنا الخاصة لدينا فرصة حقيقية للقيام بهذا. إن المانات ستكون عملة يمكن التعويل عليها بالنسبة لاحتياجات الدولة. وإن وضع سياسة نقدية وطنية سيعجل بالتغييرات الهيكلية في الاقتصاد وسيقربنا من السوق.

سيكفلان الحل الناجح للمشاكل العالمية والاقليمية ودون الاقليمية؛ وهذا ينبغي أن يتفق مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية واتفاقية التغير المناخي.

وأعلن أمام الجمعية العامة أن تركمانستان تعتزم إزالة جميع أسلحتها النووية، وستواصل تأييدها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية).

إنني أعرب عن امتنان رئيس تركمانستان، وحكومتنا وشعبنا للأمم المتحدة لتأييدها وتفهّمها.

أود أيضا أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي على عمله المجدد الذي لا يكل.

إن تركمانستان تود أن تذكر دون تحفظ أنها ستتعاون بإخلاص وصراحة مع جميع الدول التي تشاركها التمسك بمبادئ المنظمة. إن سياساتنا ستقوم على الحس السليم وعلى حماية مصالح شعبنا. وتركمانستان - باقامتها دولة ديمقراطية علمانية - تنفتح على التعاون السلمي ومستعدة للمشاركة في التعاون العريض القاعدة القائم على النفع المتبادل.

البشر وحاجتهم إلى مأوى، نرحب بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، والذي نعتقد أنه سيتناول بالتفصيل الآثار الاجتماعية للإصلاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية عند تطبيقهما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وبصدد المشاكل الاجتماعية أود أن أوضح أنه في عام ١٩٩٠ شهدنا مؤتمر القمة العالمي للطفل، الذي وضع أساسا جديدا لتحسين الأحوال المعيشية للأطفال في العالم أجمع.

وحكومة تركمانستان تولي الاهتمام الأول لهذه المساعي. وقد انضمت تركمانستان إلى اتفاقية حقوق الطفل، وتعتزم التوقيع قريبا على الاعلان المعتمد في تلك القمة العالمية. ونقوم حاليا بعمل جاد لوضع برنامج عمل وطني من أجل تحقيق الأهداف الواردة في الاعلان.

وإننا نتشاطر رأي المجتمع الدولي بأنه يجب علينا أن نعيد بناء بيئة الأرض. ونؤيد التعاون الدولي في جهود الأمم المتحدة في هذا المسعى الذي يضطلع به في الوقت الحسن. ونرى أن التنمية المستدامة والاهتمام المتوازن بمصالح جميع البلدان هما اللذان